سلسلة التحضر في ليبيا

١

الدكتور منصور محمد البابور

مرزق

التحضّر والقاعدة الإقتصاديّة

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

حسين مسعود ابو مسلين
المكتبة المنزلية
الاربعاء / بنغازي
التاريخ 12/6/1996م

مـــرزق

التحَضّر
وَالقاعِدَة الإقتِصَاديَّة

سلسلة التحضّر في ليبيا
الكتاب الأول

مرزق

التحضّر والقاعدة الإقتصاديّة

تحرير
الدكتور منصور محمّد البابور

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

1995 م

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

المحتويـات

كلمة شكر 7

المقدمة د. منصور البابور 9

الفصـل الأول: التطور التاريخي والظروف الجغرافية د. الهادي أبو لقمة

مرزق في التاريخ 17

مفردات التجارة 24

الانكماش الاقتصادي 26

المدينة الحديثة 30

خاتمـة 34

الفصل الثاني: الوضع السكاني د. منصور الكيخيا

النمو السكاني 39

معدلات المواليد والوفيات 43

التركيب النوعي والعمري 45

حركة الهجرة 50

خاتمـة 52

الفصل الثالث: التركيب المكاني الداخلي د. سعد القزيري

استعمال الأرض 57

تخطيط المدينة 65

خاتمـة 74

الفصل الرابع: القاعدة الاقتصادية د. منصور البابور

البنية الاقتصادية 79

تحليل القاعدة الاقتصادية 86
خاتمة 95
ملحق 96
فهرس الأشكال 103
فهرس الجداول 105
المصـادر 107

كلمة شكر

يتقدم أعضاء فريق البحث بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم بالمساعدة في إنجاز هذا العمل، ونخص بالشكر مواطني مدينة مرزق والإخوة المسؤولين ببلدية مرزق والمركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية على تعاونهم وتشجيعهم لنا بمختلف السبل أثناء قيامنا بالمسح الميداني للمدينة في شتاء عام 1987، وكذلك أثناء زياراتنا التالية للمدينة، كما نشكر طلاب السنة الرابعة في قسم الجغرافيا دفعة عام 1988/1987 الذين شاركوا في جمع الاستبيانات والبيانات الإحصائية الأخرى، أو ساعدوا في المسح الميداني لاستخدامات الأرض بالمدينة، وأخيراً نشكر الأخ سعد الزليتني بقسم الجغرافيا بجامعة قاريونس على قيامه برسم جميع الأشكال والخرائط المتضمنة في هذا التقرير.

فريق البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

د. منصور البابور
أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا
جامعة قاريونس ـ بنغازي

قامت مرزق بدور المدينة الرئيسية في إقليمها عندما كانت عاصمة لمتصرفية فزان في القرن الماضي أثناء العهد التركي[1]. وأعطاها موقعها المتوسط في هذا الإقليم الواسع الممتد بين واحات الجفرة في الشمال الشرقي وغات في الجنوب الغربي أهمية تجارية وإدارية كبيرة أضفت عليها طابع حضري ميزها عن غيرها من مراكز العمران الأخرى في المنطقة، فبالإضافة إلى دورها كعاصمة إدارية كانت من أهم مراكز تلاقي خطوط تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى، فهي البوابة الرئيسية للقوافل القادمة من المراكز الشمالية والمتجهة إلى بورنو وإفريقيا الوسطى، كما كانت تمر بها بعض القوافل المتجهة إلى كانو عن طريق غات.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فقدت مرزق وظيفتها الرئيسية بانهيار تجارة القوافل نتيجة عوامل سياسية واقتصادية متعددة، وفقدت المدينة تبعاً لذلك مصدراً مهماً من مصادر دخلها[2]، كما قلت أهميتها السياسية

(1) كانت متصرفية فزان أثناء العهد العثماني الثاني مكونة من أربع قائمقاميات هي: مرزق، والشاطىء وسوكنة وغات. انظر: فرنشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة التليسي، طرابلس: دار الفرجاني، 1971.

(2) يتمثل هذا الدخل في الضرائب المفروضة على القوافل المارة بالواحة بالإضافة إلى النشاط التجاري والرخاء العام الذي يسود المدينة أثناء تواجد القوافل التجارية بها.

وانكمش دورها الإداري السابق، وأصبحت منذ فترة الاحتلال الإيطالي مركزاً إدارياً محدود الأهمية لا تتعدى منطقة نفوذها حدود متصرفية مرزق وهي نفس حدود البلدية الحالية[1].

بعد انتهاء تجارة القوافل عبر الصحراء أصبحت الواحات الليبية تعتمد على الزراعة التقليدية التي كانت تعتبر النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان، بالإضافة إلى التبادل التجاري المحدود مع مدن الشمال الذي اعتمد على تصدير بعض السلع المحلية مثل التمور وبعض الصناعات اليدوية البسيطة، ولكن عدد من يشتغلون بالزراعة أخذ في التناقص بشكل سريع بالرغم من تزايد عدد السكان، وخاصة منذ بداية الستينات عندما بدأت ليبيا في إنتاج النفط وتصديره بكميات كبيرة. ونتيجة للنمو الهائل في اقتصاد البلاد بشكل عام وفي الاقتصاد الحضري بشكل خاص، حصلت تغيرات جوهرية في تركيب القوى العاملة أهمها الهجرة الكبيرة للسكان وللأيدي العاملة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية وخاصة المدن الرئيسية في الشمال.

فبينما كان حوالى ربع السكان في فزان يعملون في الزراعة سنة1954 فقد دلت نتائج حصر القوى العاملة في سنة 1980 على أن 1.5% فقط من القوى العاملة في الإقليم يعملون في قطاع الزراعة ونصفهم من القوى العاملة غير الليبية[2]. وهذا الهبوط الكبير في أعداد المشتغلين بالزراعة لا يقتصر على المناطق الجنوبية فقط بل هو حاصل في بقية المناطق الأخرى، فقد بلغت نسبة من يعملون في قطاع الزراعة في ليبيا إلى جملة المشتغلين في كل القطاعات سنة 1980 حوالى

---

(1) تكونت متصرفية مرزق أثناء الاحتلال الإيطالي من مديريات مرزق وتراغن وام الارانب وزويلة ووادي عتبة والقطرون. وعمل بهذا التقسيم أثناء تعداد السكان لعام 1954 وعام 1964. وأصبحت نفس هذه المديريات فروعاً لبلدية مرزق أثناء التعدادات السكانية اللاحقة.

(2) استعملنا بيانات توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، المتوفرة بشكل مفصل منذ إجراء أول تعداد للسكان سنة 1954 بالرغم من عدم اتفاقها في وضع تصنيف موحد لفئات أعمار من يزاولون العمل فعلاً وإغفالها للعاملين بالمزارع الخاصة.

6% فقط من بينهم 42% من العمالة غير الليبية[1].

وسبب هذه الظاهرة، كما أسلفنا. هو أن أعداداً كبيرة من الذين كانوا يشتغلون في المناطق الريفية هم الآن من ضمن سكان المناطق الحضرية ويعملون في قطاعات الاقتصاد الحضري، ولكن موضوع توزيع القوى العاملة من الناحية المكانية بين الحضر والريف يصعب تحديده بدقة نظراً لتداخل الحد الفاصل بين الحضر والريف في ليبيا وخاصة في الأجزاء القريبة من المراكز الحضرية الرئيسية في الشمال من ناحية، وكذا لعدم وجود تحديد واضح ومتفق عليه للسكان الحضر وبالتالي للمراكز الحضرية وخاصة الصغيرة منها من ناحية أخرى[2].

وللتغلب على هذه المشكلة حتى نستطيع أن نضع تصنيفاً للمراكز الحضرية مبنياً على أسس سليمة، يلزمنا أن نحدد العلاقات الاقتصادية التي تربط الأماكن المركزية بالمناطق الأخرى انطلاقاً من أن أساس وجود «المدينة» هو الخدمات التي تقدمها إلى سكان المنطقة التابعة التي تقع ضمن مناطق امتداد نفوذها.

---

(1) أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام 1980.

(2) للتخلص من مشكلة وضع تعريف دقيق للحضر والريف في ليبيا فقد اعتبرت مصلحة الإحصاء والتعداد الأجزاء الداخلة ضمن حدود مخططات الإسكان المعتمدة لمراكز البلديات وفروعها حضراً بصرف النظر عن حجم السكان وطبيعة نشاطهم. أما ما عدا ذلك فقد اعتبر ريفاً. وبموجب هذا التعريف فقد بلغت نسبة السكان الحضر في ليبيا أثناء التعداد العام للسكان سنة 1973 حوالي 60% من إجمالي عدد السكان. وفي محاولة أخرى قامت بها مصلحة الإحصاء والتعداد سنة 1984 تم تقسيم المحلات التابعة للفروع البلدية والبالغ عددها 673 محلة بين حضر وريف بدون توضيح أساس هذا التقسيم، وبلغ عدد المحلات التي أعطيت صفة الحضرية 268 محلة يسكنها حوالى 76% من إجمالي السكان.

وبطبيعة الحال فإن هذه التقسيمات غير مجدية ولا تعطينا الصورة الصحيحة للوضع الحضري في ليبيا. وحسبما أعلم فإنه لا يوجد تعريف رسمي آخر للسكان الحضر معمول به في ليبيا. انظر: مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973، مصلحة الاحصاء والتعداد، الدليل الجغرافي ـ الرموز الإحصائية للبلديات والفروع البلدية والمحلات، 1984.

الأجزاء الجنوبية من ليبيا تشترك في عدة عوامل أهمها الكثافة السكانية المنخفضة، والمساحة الكبيرة للبلديات، وتباعد أجزائها المعمورة عن بعضها البعض، والمشاكل المرتبطة بالعزلة عن مراكز التركز السكاني والنشاطات الاقتصادية في الشمال، والتركيب الوظيفي والعمالي غير المتوازن.

وبلدية مرزق كغيرها من البلديات الجنوبية تظهر فيها كل هذه المشاكل بوضوح. فهي من أكبر البلديات مساحة ومن أقلها في عدد السكان. وعدد سكانها القليل (42,294 سنة 1984) موزع على العديد من القرى والواحات الصغيرة المتباعدة عن بعضها على امتداد منخفضات الحفرة والشرقية ووادي عتبة في شمال البلدية، ومنخفض القطرون في وسطها، ومنطقة أوزو في جنوبها (الشكل رقم 1).

واقتصاد البلدية ينقصه التوازن بين القطاعات المختلفة، وفرص العمل محدودة نظراً لقلة الموارد باستثناء المياه الجوفية. وكما هو متوقع فإن النمو الاقتصادي والعمراني الذي تشهده ليبيا حالياً بدأت آثاره تظهر في المناطق الحضرية من البلدية وخاصة مدينة مرزق التي بدأت من جديد في تقوية دورها الإداري والحضري وهيمنتها على بقية أنحاء البلدية.

هذا الدور الحضري متزايد الأهمية الذي ينتظر المدينة، وأيضاً إمكانية التوسع في النشاطات المتعلقة بتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والنشاطات السياحية وغيرها في المنطقة، يستدعي توفير البيانات الممكن استخدامها في أغراض التنمية في هذه المجالات. وهي بلا شك تسهل عمل الكثير من الجهات المسؤولة والمهتمة بخطط التنمية المستقبلية سواء على المستوى المحلي داخل البلدية أو على المستوى الوطني عندما نضع مجموع البلديات وفروعها في الاعتبار.

ولتوضيح دور مرزق في بلديتها المترامية الأطراف، وكجزء من دراسات مسحية لعدد من المراكز الحضرية المتشابهة معها في الحجم وفي ظروف التطور والتنمية، تم إعداد هذه الدراسة المتضمنة للمعلومات التاريخية والجغرافية والديموغرافية عن المنطقة، وتحليل اقتصادها الحضري، وإبراز دور القطاع «الأساسي» في نموها.

والتقرير التالي ينقسم إلى أربعة فصول:

يستعرض الدكتور الهادي أبو لقمة في الفصل الأول الفترات التاريخية التي مرت بها مدينة مرزق ودورها السابق كحلقة وصل هامة على طرق القوافل الرئيسية التي تربط المناطق الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى بسواحل البحر المتوسط. يتم ذلك في إطار الظروف الطبيعية المميزة لمنخفضات الصحراء، مستقر الواحات الليبية العديدة، وأيضاً ضمن إطار علاقة الإنسان بمثل هذه البيئات الشاقة وطرق تكيفه معها، ويتضمن هذا الجزء أيضاً وصفاً لما كانت عليه مدينة مرزق القديمة، وما تبقى من آثارها مثل القلعة التركية والمسجد العتيق، وكذلك أنواع السلع التي كانت تشكل مفردات تجارتها مع الشمال والجنوب، ويختتم الدكتور أبو لقمة عرضه التاريخي بإعطائنا لمحة عن مدينة مرزق الحالية التي تمر بمرحلة تحول كبيرة، تكتنفها الصعاب أحياناً، وهي تشهد تنفيذ مخطط عمراني شامل قد يكون مفروضاً عليها.

يقدم الدكتور منصور الكيخيا في الفصل الثاني تحليلاً للوضع الديموغرافي ونمو سكان المدينة، وذلك لإظهار معالم التغير في تركيب السكان النوعي والعمري، وأثر التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده مدينة مرزق على حركة الهجرة منها وإليها.

يتناول الدكتور سعد القزيري في الفصل الثالث التركيب المكاني الداخلي للمدينة مبيناً التغيرات النوعية والكمية في استعمال الأرض الحضرية خلال العقد الحالي، وكذلك الاستعمالات المقترحة في المستقبل من قبل مؤسسات التخطيط لسنوات مختلفة.

يقوم المحرر في الفصل الأخير بمناقشة التركيب الوظيفي والعمالي لاقتصاد المدينة، كما يحتوي هذا الجزء على نتائج تحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة مرزق، وفيه تظهر معدلات الاقتصاد «الأساسي» إلى «غير الأساسي» (Basic-Nonbasic Ratios) لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الحضري.

وكذلك نتيجة حساب المضاعف (Multiplier) المتوسط لاقتصاد المدينة ككل.

شكل (1) موقع مدينة مرزق في جنوب ليبيا وتمثل تسلسل المراكز الحضرية سنة [1984]

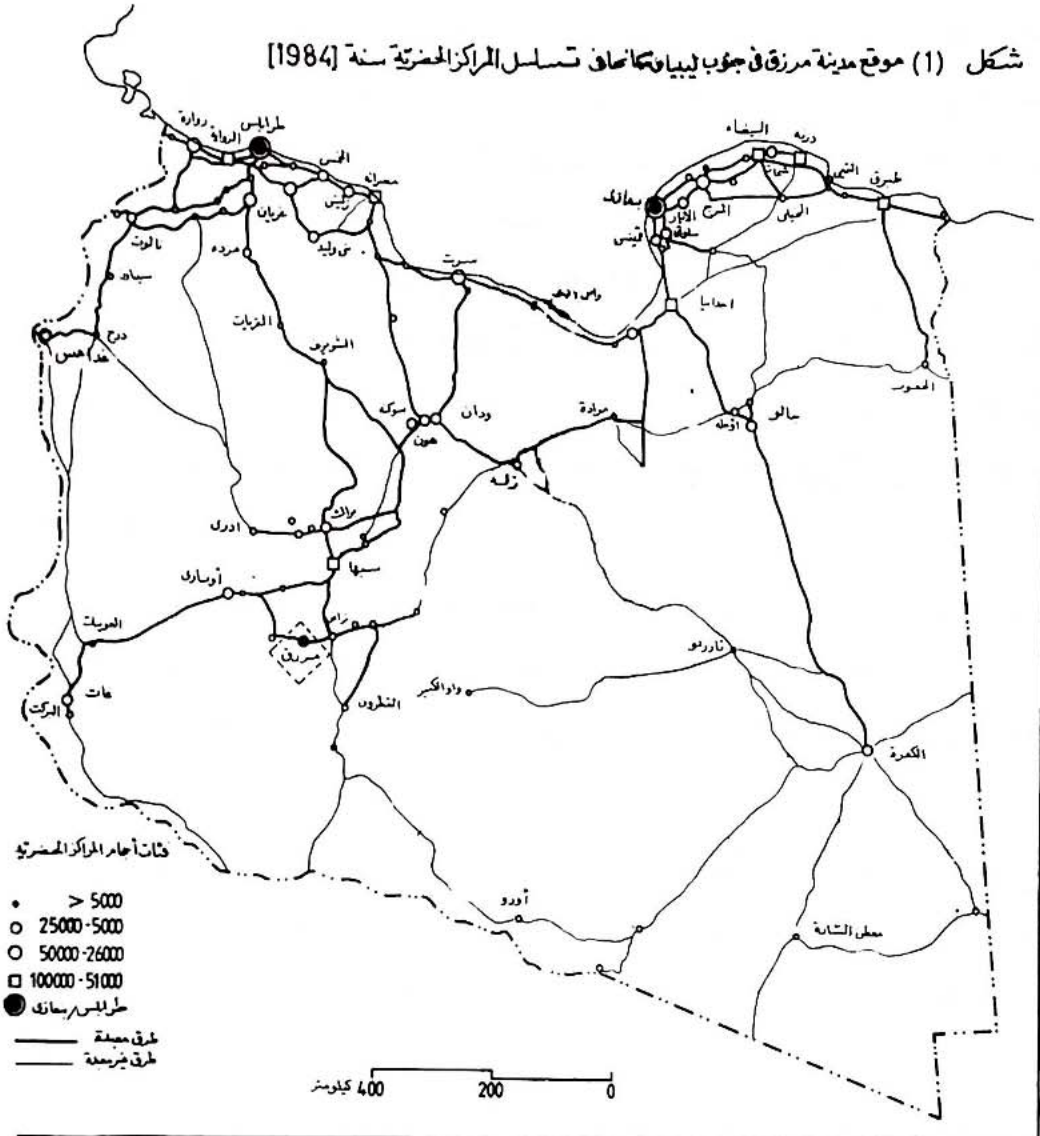

التسلسل الحضري للمراكز الحضرية بناء على المتابع الأولية للتعداد العام للسكان المعمول سنة 1984

الفصل الأول

التطور التاريخي والظروف الجغرافية

د. الهادي أبو لقمة
أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا
جامعة قاريونس ـ بنغازي

مرزق في التاريخ:

جرى العرف على اعتبار المنطقة التي يمر بها خط عرض 29 شمالاً بداية الرقعة الجغرافية التي تظهر فوق أرضها الواحات الليبية ابتداء من غدامس وانتهاء عند الجغبوب، أما باقي الأرض شمالاً فذات توجه بحري، وإن أفسحت الآثار الدالة على ذلك المجال أمام غلبة مؤثرات الجنوب وبالذات على طول ساحل منطقة الخليج. فالواحة، أو مجموعها، تصبح والحالة هكذا نقاط الجذب الأولى والوحيدة في العادة لاستقرار أي تجمع سكاني، فهي بغض النظر عن حجمها أراض محدودة المساحة غالباً وذات منسوب أقل من سطح الصحراء التي تحيط بها، وتتميز بخصوبة ملحوظة لوفرة مائها العذب، الذي يحدد امتداد توزيعه، مع فعل عوامل التعرية المختلفة، الشكل الذي يتخذه المظهر العام لهذه أو تلك من الواحات التي يغلب عليها إما أن تكون على شكل منخفض كبير، أو حوض هائل، أو حفرة صغيرة، أو واد طويل[1]. أما باقي الواحات فتنتشر وتتوزع بين منخفض الكفرة، وحوض فزان، ومنطقة الحفرة في الطرف الجنوبي لحوض فزان، مما يجعل منها مجموعة جزر صغيرة تفصل بينها مسافات قد لا تقل عن سفر بضعة أيام يوم أن كان الجمل سفينة الصحراء.

لقد أدى موقع بلادنا داخل حزام منطقة العروض المدارية الشمالية وخلوها من نطاقات جبلية مميزة، وانعدام المجاري المائية الدائمة، وتعرضها معظم السنة لرياح شمالية شرقية عاجزة عن التشبع ببخار الماء الدائمة، أو لرياح وان تنوعت

(1) يوسف توني، معجم المصطلحات الجغرافية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1964، ص 555.

اتجاهاتها، إلا أن سوادها ينطلق من يابس ملتهب أزاح كل ما يمكن أن يعرقل من سرعتها، أو يحد من فعل ما يمكن أن تحمله من غبار وأتربة، فتحولت نتيجة للتكوينات الجيولوجية الرخوة، إلى أن تصبح معاول هدم هيأت لها جملة الظروف الطبيعية أن تظل تعمل ودون كلل خاصة وان أغلب هذه الأراضي لا تعرف المطر إلا في فترات قد لا تزيد على عدد أصابع اليد الواحدة خلال عمر الإنسان العادي.

فالمطر الذي تفرح له القلوب حتى بين الأطفال والعجزة، يتحول في حالة هطوله الفجائي والسريع فوق هذه المرافىء الصحراوية إلى عامل هدم هو الآخر قبل أن تعرف واحات المنطقة وما زالت تشهده من تغير جذري في شكل وطبيعة مأوى جل سكانها. فهذا المأوى الذي يضفي مظهراً حياتياً وإن بدا مواكباً مدنية العصر إلا أن الواقع ما زال يرنو على أطراف هذه الجزر الصحراوية، فالمنزل القديم كان وسيظل توافقاً بيئياً أكثر التصاقاً بالواقع رغم ما قد يصيبه من تلف أثناء نزول زخات المطر الاعصارية المتباعدة. فأكوام الإسمنت المنسوج بأعمدة حديدية يلزم للتلائم معها إيجاد وسائل تقنية مستوردة، هي الأخرى، لتخفيف كميات الحرارة التي تختزنها وتظل محتفظة بها لتعرضها لشمس ساطعة معظم أيام السنة، أو خلال الفترات قارصة البرد خلال الفترة الباقية. فهذا المأوى أصبح يشكل جزءاً من معادلة لا تخدم القاعدة الطبيعية لجو قاري بكامل المصداقية.

عرفت الكثير من المناطق الصحراوية، ومنذ زمن، اكتشاف العديد من الموارد الاقتصادية النادرة أو المحدودة الانتشار وتستدعي الضرورة القيام بمعاملتها بالرغم من المشاق والتكاليف، فالتنقيب واستخراج النفط، وتعدين خام اليورانيوم وخامات الذهب، والسعي وراء مخزون وافر من المياه العذبة، أو قيام مراكز تجارب الأسلحة، أو التخلص من النفايات النووية، أو إنشاء محطات الرصد والتجسس، وبناء مطارات كاملة التجهيز تحت سطح الأرض، أو استحداث وسائل ترفيهية تحوم الشبهات من حولها أو لا يرضى البعض عنها كانت من الأمور التي أوجدت معسكرات عمل أو قيام قرى ومراكز عمرانية كاملة ما دام هناك طلب يملي أن تظل مصابيح الليل منارة وعجلات الآلة تتحرك والسواعد تعرق وتبني. إنها حياة قد تكون أرغد وأجزى ما دام هناك من يدفعها إلى بذل المزيد، تماماً كتلك المنشآت

العملاقة التي باتت تطفو فوق سطح الماء أو تلك التي شقت طريقها داخل صحراء المناطق الجليدية.

لم تكن مدينة مرزق، لحسن الحظ، احد مفردات قاموس مراكز العمران التي ارتبطت بضرورات عصر الصناعة والتصنيع أو تلك التي شملها التخطيط الزراعي ولو في أضيق الحدود، إنها أعمق من ذلك بكثير ذلك أن مسالك ونقط ارتكاز محطات الكشف الجغرافي لإفريقيا ما وراء الصحراء كانت تنشد طرق الوصول الآمن إلى يانعة مرزق بعد ترك محطتي غدامس وجالو اللتين كانتا أشهر محطات الانتشار جنوباً بعد ترك الساحل الليبي منذ قرنين خلوا.

وإذا كانت مرزق قبلة كثير من رواد أوروبا الذين امتطوا جواد سبق الكشف الجغرافي انطلاقاً من طرابلس لتكرار الفشل من ساحل إفريقيا الغربي[1]، فإن مرزق كانت ومنذ أن استقرت بها أسرة أولاد محمد، الذين تمكنوا من حكمها لحظوتهم ونسبهم الشريف، واحة مأهولة يمارس سكانها نشاطاً ارتكز في جزء منه على الأرض لتأمين حياة أهلها ويؤهلها لتكون إحدى نقاط الالتقاء والتبادل التجاري وسط منطقة لا يركن أهلها للاستقرار بحكم نمط الحياة التي عليهم أن يتلاءموا معها.

ففي حركة البدو التي لا تكاد تهدأ، تنمية حقيقية لاستمراريتهم كعشائر أو كجماعات، لأنها البديل الذي لا عوض عنه لدوام تكاثر ما يملكون من أنعام هي كل زادهم في الحياة. فإذا نما هذا الزاد وترعرع امتلأت البطون وتحركت دواعي المبادلة لكل ما هم في حاجة إليه. ومن هنا كانت سليقة البدو، التي جعلت منهم قوماً عملوا كل ما في وسعهم على أن تبقى مراكز الواحات في منأى عن أن ينالها دمار متعمد لأنها المحطات الوحيدة التي توفر لهم قضاء ما هم في حاجة إليه من ضرورات سواء تلك التي تتوفر محلياً، أو تلك التي تأتي من الشمال بعد أن تعبر المتوسط في معظم الأحيان، أو بين تلك السلع التي توفرها أراضي القارة الافريقية بعد أن تحكم الصحراء إحكام ربط خمارها.

---

(1) أمثال لوكاس، وأودني، وديكسون، وهيوكلابرتون، وجوردن لينج، وبارث، واوفرويج، وريتشاردسن.

وإذا كان اسم مرزق يحمل إمكانية انتمائه العربـي، إلا أن جذوره، بعد جواز إمكانية تحريفه، قد تعود إلى زمن سبق الفترة التي واكبت وصول الفينيقيين والإغريق إلى طرفي ساحل البلاد الشمالي كما وصلها الرومان في تاريخ لاحق. فإذا صح هذا الافتراض فإن مرزق ويشبهها في ذلك كل من غات وزويلة، لا بد أن تكون مدناً ليبية في نشأتها التي قد يعود الغرض من إقامتها توفير عامل الحماية لمراكز الأودية القريبة حيث الظروف الطبيعية أكثر ملائمة للاستقرار بحكم مصدرها المائي وتوفير الحماية الطبيعية لها من غزو الصحراء، كما أن توفر مواد بناء أكثر صلابة مكن جرمة على سبيل المثال من أن تصمد في ضوء الظروف الطبيعية القاسية الأمر الذي لم يتوفر لثلاثية مدن زويلة ومرزق وغات.

وهكذا بينما بقي الطابع واللمسة الرومانية واضحة في نمط العمارة في جرمة، لم يعد بالإمكان تقصي ذلك الأثر في المراكز العمرانية، التي كان يتحتم أن تتعرض لسيل من الترميم وإعادة البناء بحكم طبيعة مواد البناء المتوفرة، كما كان يتحتم أن تكون في ذات الوقت محطة لتجارة العبور حيث لا بديل عن توفير مستقر ولو لبعض الوقت لإراحة وسائل النقل ومن يتولون شأنها، والذين يحتاجون لجو من الأمان والطمأنينة لا لحماية أنفسهم فقط وإنما ليكون بإمكانهم الحصول على ما هم في حاجة إليه من مستلزمات لا مجال للحركة بدونها التي من أهم بديهياتها مؤونة وعلف دوابهم وما يحتاجون هم إليه من ماء وزاد وذخيرة لأسلحتهم التي كثيراً ما يستعملونها، وبالطبع إلى مفردات التجارة التي لولاها لما كانت هناك مبررات لمواجهة حلقة المخاطر التي تحوم حولهم طول الوقت.

كانت مرزق، ومئات الواحات الأخرى، التي تمتد من ساحل البحر الأحمر شرقاً وحتى مياه المحيط على الجانب الآخر، مراكز جذب حضاري بالمعنى العام، وكان اختلال تحديد الاتجاه السليم في الوصول إليها يعني الفناء ولا شيء آخر. فعدد النقاط الخضراء التي لا تشكل في مجموع مساحتها ما يمكن قياسه مقارنة بنطاق حجم أكبر جهات الأرض مساحة وجدباً، استطاعت لمخزون مائها الباطني، أن تصمد في وجه التحولات المناخية التي دأبت تفرد أشرعتها وتذكي تحولاً بطيئاً ومطرداً على

تقليص كميات التساقط، واندثار الغطاء النباتي، وإحلال تخلخل في الحياة الحيوانية لزوال أغلب مصادر الكلأ وتجمعات المياه السطحية، وأضفت بذلك طابعاً جديداً على نمط حياة السكان مما أرسى معالم حضارية قلبت وجه هذا النطاق الهائل طولاً وعرضاً.

فالصحراء الكبرى، هذا المارد الكاسر، كانت تختلف عما هي عليه الآن قبل ثلاثة آلاف سنة من بداية التاريخ المسيحي، إذ منذ ذلك التاريخ شرع أغلبها في التحول التدريجي نحو الجفاف الذي سبقته ظروف مناخية مغايرة تماماً وبالذات خلال الانتشار الأقصى للعصور الجليدية التي سادت مؤثراتها أغلب العروض المماثلة.

لقد شهدت منطقة شمال القارة، بحكم التحول نحو إرساء طابع مناخي قوامه تقلص كميات الرطوبة التي باتت عند حدها الأدنى منذ ألف وخمسمائة عام قبل الميلاد حسب أكثر الآراء تفاؤلاً، تخلخلاً ظاهراً في الحياة النباتية التي فرضت بدورها بيئة لحياة حيوانية تألف طابع الحياة الجديدة التي أخذت على عاتقها وتلقائياً إفساح المجال أمام تعمق أثر التصحر لا بازدياد درجات الحرارة والإتيان على بقايا المياه السطحية، وإنما بتوسيع ودفع أطرافها في كل الاتجاهات.

ومن هنا كان حتماً أن تصاب علاقة السكان بما اعتادوا عليه من أنماط التعامل مع موارد البيئة بتبدل جوهري خلق فيهم القدرة والمناعة على العيش الذي بدأ يفقد عناصر وفرة تنوعه ويسر الحصول عليه. ومع الوقت تحولت المنطقة إلى كم تخلت عنه معظم مقومات الحياة حتى لمن يزاولون حرفة الرعي وفي أشد المناطق هامشية لمزاولة تلك المهنة الشاقة، كما انحسر عصب الحياة من الماء إلى منخفضات الواحات حيث لا مفر من مزاولة نوع من التعامل مع أرضها في ضوء ما يمكن الحصول عليه من ماء لعبت نوعيته وكيفية ومقدار ما يمكن استخراجه منه حجر الزاوية لما يمكن أن يكون عليه حال سكانها الذين ندر أن ينعموا برغد العيش حتى مع ما قد يؤول إليهم من المميزات التي ربما يؤهلون إليها بحكم موقعهم، والتي يبدو أنها كانت تتعرض لابتزاز قلما انقطع من أولي الأمر وأصحاب السلطة من اتباع باشوات طرابلس الذين لا ينفكون في ابتداع الأساليب التي تمكنهم من جمع أي شيء يروق لهم.

أرسل الرحالة الألماني الجنسية فريدريك هورنمان[1] أول خطاب يصل أوروبا من قلب الصحراء، من مدينة مرزق عاصمة إقليم فزان عام 1799، وكان بذلك أول أوروبي تطأ أرجله هذه المدينة الصحراوية التي كان الوصول إليها أثمن ما كان يصبو إليه ذوو النوايا المتعددة من رواد الاستطلاع والكشف الجغرافي من الأوروبيين.

وهكذا لم يمض طويل وقت حتى حلت بها بعثة بريطانية عام 1819م، موفدة من قبل الجمعية الإفريقية التي تحول اسمها إلى الجمعية الملكية البريطانية، إذ مثلت أخبار تلك الرحلة النواة التي عرف العالم عن طريقها أخبار الجنوب الليبي ممثلاً فيما كانت تشهده عاصمته من مختلف أمور الحياة.

حدد النقيب ليون[2] موقع مدينة مرزق عند التقاء خط عرض 54، 25 شمالاً وخط طول 52، 15 شرقاً، واستغرقت رحلتهم إليها، صحبة حاكم مملكة فزان يومها السيد محمد المكنى، تسعة وثلاثين يوماً بدءاً من قلعة الحكم في طرابلس.

ومن المعروف أن السيد المكنى كان قد عزم أمره على الوصول إلى حكم مرزق بعد أن تبين له بحكم تردده عليها كموفد لجمع الضرائب من قبل باشا طرابلس، مدى الثروة التي كان يحصل عليها خلفاء أسرة أشراف أولاد محمد، الذين يرجع أصلهم إلى مدينة فاس المغربية.

تولى المكنى الحكم[3] بعد أن نكل بالأسرة التي حكمت قرابة خمسمائة عام، وباشر الحكم بطريقة جشعة اتبع فيها كل ما لا يمكن تصديقه لابتزاز الناس، وتشجيع تجارة الرقيق بعد أن تولى هو وابنه الأكبر قيادة حملاتها حيث ارتكبا في سبيل

---

(1) وصل فردريك هرونمان، رفقة المكنى، إلى مرزق سنة 1798، ثم غادرها صوب الجنوب حيث يظن أنه توفي هناك.

(2) جون فرانسيس ليون، من طرابلس إلى فزان. مذكرات الرحالة الإنجليزي، 1818 م، ترجمة مصطفى جودة. تونس: الدار العربية للكتاب، 1976م.

(3) تولى المكنى الحكم عام 1813 م بعد أن تمكن من القضاء على آخر حكامها المدعو محمد المنتصر.

ذلك ما لا يمكن تصديقه.

وكان المكنى يدفع بسخاء لباشا طرابلس الذي كان يغض النظر عما يفعله ممثله في تلك الديار[1]، أما إذا بدرت عليه دلائل عدم الرضى فإن ذلك يعنى التطلع إلى مزيد من البذل والعطاء. وفيما يلي وصف لمدينة مرزق كما قدمه لنا النقيب ليون:

«ومدينة مرزق محاطة بالأسوار، ويبلغ عدد سكانها ألفين وخمسمئة نسمة من السمر، أما غيرهم من العرب فيتنقلون باستمرار. وأسوار المدينة مبنية من الطين ولها دعائم بها فتحات لإطلاق النار ومثبتة بما فيه الكفاية للوقاية من أي هجوم، كما تتصف الجدران بأنها مخروطية الشكل. وللمدينة سبع بوابات أربع منها معدة لمنع من يحاول الهرب من أداء واجباته، ولكل باب حراسة مستمرة لمنع من تسول له نفسه من العبيد والتجار القيام بأية محاولة للتهريب أو الهروب من والي المدينة. ويستخدم الناس في بناء البيوت كبديل عن الحجارة، التي لا توجد في هذه المناطق، الطين بعد أن يصنع على شكل قوالب ويجفف في الشمس، وعلى هذا فالجدران متينة جداً خاصة أن المطر نادر السقوط... وشوارع مرزق ضيقة وهناك بعض المناطق الفضاء المغطاة بالرمال حيث تتجمع ابل التجار، وتنمو بالمدينة أشجار النخيل،

(1) يذكر النقيب ليون أن إحدى الحملات التي قادها عليوة ابن المكنى إلى إقليم البورجو كانت مكونة من ثمانمائة من المشاة، ومن الخيالة ومائتي جمل يقودها أفراد من منطقتي سوكنة وبني وليد بجانب حرس المكنى، وكانت حصيلتها ثمانمائة من العبيد وثلاث آلاف من المهاري وخمسمائة من الحمير واستغرقت ستة أشهر إذ وصلت إلى منطقة بحر الغزال (ص 249). ويتحدث التجار عن العبيد كما يتكلم الرعاة عن قطعان الماشية، وقد جرى العرف على أن يهتم تجار الرقيق بتغذيتهم متى وصلوا مرزق لكي يتمكن هؤلاء التعساء من قطع باقي الطريق سواء إلى طرابلس وبنغازي أو إلى مصر قبل أن يسنقروا في مكانهم الأخير، إذ قد تتبادلهم الأيدي ما بين ثمان إلى عشر مرات بين سمسار وآخر كل يعاملهم حسبما يروق له، وعلى ذلك فإن كل بائس من هؤلاء يتمنى أن يكون هذا السيد أو السمسار هو الأخير حتى لا يضطر لقطع مسافات أخرى مكبلاً تحت الشمس مع رفقاء جدد وبدرجة البؤس والشقاء نفسها. وللعلم فإن آخر قوافل الرقيق كانت قد وصلت مدينة بنغازي عن طريق مرزق سنة 1908، وهي السنة التي أتت فيها تلك التجارة إلى حتفها في اتجاه البحر المتوسط.

وبعض البيوت بها أفنية مسورة يزرع بها بعض الفلفل والبصل. أما الشوارع الأمامية فيبلغ اتساع بعضها مائة ياردة وتؤدي إلى الأسوار الخارجية للقلعة حيث يجد الفرسان المسافة الكافية لاستعراض قدراتهم أمام السلطان. أما القلعة فبناء هائل من الطين يرتفع قرابة ثمانين قدماً وتوجد على أسوارها بعض التماثيل العسكرية... وأفضل مناطق القلعة مخصصة للنساء إذ تنتشر حول فناء يستعمل لطحن الحبوب والطبخ وباقي نشاطاتهن... وتقفل أبواب القلعة ليلاً حيث يحتفظ السلطان بمفاتيحها احتراساً من أي هجوم ويتم الدخول إليها عن طريق ممر ملتو ضيق رطب ومظلم تماماً، وتوجد داخل القلعة مظلة كبيرة تطل على فناء مربع يتسع لثلاثمئة أو يزيد من الرجال، ويوجد تحت المظلة مباشرة كرسي الحكم الذي كان يوم ما يحمل دلالة أبهة الحكم، أما اليوم فهو كرسي عادي تقبع خلفه بقية من مرآة كبيرة. وفي هذا المكان يتقبل السلطان التحية وفروض الطاعة كل يوم جمعة بعد عودته من المسجد، ويعرف هذا المكان بالمجلس حيث تسلم المكنى مهام حكم المنطقة لأول مرة الذي باشر فيه أفظع وأبشع ما ارتكب من أفعال. ويوجد بالمدينة العديد من ينابيع المياه الراكدة التي تسبب حمى الصيف والملاريا، وتقع المقابر خارج المدينة بما في ذلك مقبرة عائلة السلطان»[1].

مفـردات التجـارة:

كانت مرزق، أيام حكم أسرة أولاد محمد، همزة وصل أو سوق التقاء الجهات التي كانت معروفة لسكان تلك الفترة، وما كانت تتطلبه من مبادلات تجارية، رغم أنها تفتقر إلى مقومات تلك المتطلبات من داخلها شأنها في ذلك شأن بقية مراكز الواحات الأخرى، دفع بسكانها إلى محاولة التعرف الجيد على متطلبات السوق في كل الاتجاهات وذلك مع مراعاة مستلزمات الأمن والدفاع الضرورية.

وهكذا، باستثناء الرقيق الذي كان حجر الأساس ويشكل المصدر الأول لدخل أصحاب السلطة بمرزق، يمكن التعرف على مجموعة متنوعة من مفردات

(1) G. f. Lyon A narrative of Travels in northern Africa In The years 1818 - 1819 - And 1820.

التجارة التي كانت تبعث الحياة فيما كانت تتمتع به المدينة من حركة دائبة للتبادل التجاري وما ينجم عنه من رواج وكسب مادي لكل من له صلة بما كان يجري داخل أسوارها الذي كان لا بد له من أن ينعكس على مستوى حياة سكانها الذين لم يعد بإمكانهم رغم ما ينعمون به من رخاء شراء الفتيات الامهريات ذوات الجمال ذائع الصيت واللاتي تعلمن اللغة العربية في مصر، لأن تجارة العبور قل حجمها في أواخر فترة الأسرة الحاكمة وكذلك أيام حكم المكنى في تاريخ لاحق[1].

وباختصار يمكن تحديد أربع عشرة سلعة أساسية كانت تشكل في مجموعها مفردات التجارة التي كان يحفل بها سوق مرزق في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر والتي تمثلت في:

1 ـ الخرز بجميع أنواعه وخاصة الأبيض اللون البيضوي الشكل وبالذات حين يكون معداً في هيئة عقود جاهزة.
2 ـ المرجان سواء على هيئة عقود أو سبح.
3 ـ ابر الخياطة.
4 ـ الأقمشة الحريرية زاهية الألوان.
5 ـ الشيلان حمراء اللون.
6 ـ القدور النحاسية المطلية بالقصدير والأحواض النحاسية لغسل الملابس.
7 ـ المرايا وبالذات المحفوظة في إطارات جلدية.
8 ـ المراقيم والبسط.
9 ـ الأردية الجاهزة.
10 ـ القبعات التونسية حمراء اللون.
11 ـ البرانيـص.
12 ـ الخيول وبعض الضأن والماعز.
13 ـ الأساور الزجاجية.
14 ـ البـارود.

---

(1) نفس المرجع.

لم يكن التعامل مع مناطق السودان مقتصراً على تجارة الرقيق ولو أنه ظل دافعها ومحركها الأساسي، إذ كانت ثمة مبادلات تجارية متعددة أخرى عرفت طريقها إلى أكثر موانىء المتوسط الأوروبية لشدة الطلب عليها ومنها الذهب، وسن الفيل، وطيور الببغاء، وبيض وجلود النعام المكسوة بريشها، وجلود الثيران، والمصنوعات الجلدية، وقرب جلود الماعز، والعباءات القطنية والقمصان الفضفاضة، والعسل الجيد، وأنواع من الفلفل والبهارات، والصحون الخشبية، والأساور العاجية، والشيلان، والزبد الذي يجمع من القطط البرية، وبعض جلود الأسود التي كان المكنى يحتكر شراءها للشائعة التي أطلقها والتي تفيد بأن المرأة التي تنام على أحدها لا يمكن لها أن تنجب بعد ذلك.

الانكماش الاقتصادي:

كانت غالبية المعاملات التجارية التي تصل مرزق أو تغادرها تتم مع مصر ومدينتي بنغازي وطرابلس عبر جالو وأوجلة أو بونجيم وغدامس أو عن طريق توات جهة شمال غرب القارة. أما صوب الجنوب فكان أقليم البورنو حلقة الاتصال مع معظم منطقة السودان التي تحول معظم سكانها إلى الدين الإسلامي مما يفرض ارساء نوع من المعاملات المتبادلة أقل ريبة إلا أن الكثيرين من تجار الشمال لم يكونوا عند حدود التعامل مع أصول الشريعة ومبادىء الأخلاق:

«فقد كانت مرزق مركزا رئيسياً لتجميع الرقيق الذي يجلبه النخاسون من أواسط افريقيا تمهيداً لتوزيعه على موانىء البحر المتوسط، كما كانت مركزاً لتجميع السلع المدارية مثل ريش النعام وسن الفيل لإعادة تصديرها إلى أقطار المتوسط وأوروبا... وكانت بسبب هذا على درجة عالية من الرخاء، إلا أنها ما لبثت أن أصيبت بضربة قاصمة عندما حرمت تجارة الرقيق... كما أصيبت بضربة عنيفة أخرى عندما فقدت مركزها كوسيط لتصدير السلع المدارية الأخرى، بعد أن انشأت خطوط ملاحية منتظمة بين موانىء أوروبا وغرب افريقيا»[1].

(1) د. عبد العزيز طريح شرف، جغرافية الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962، ص 558.

وعندما دخل الأتراك فزان عام 1842م لم يهتموا كثيراً بمكافحة تجارة الرقيق، ولكن حين أصدر حاكم مرزق التركي أمره بإعتاق الرقيق وتحريم الاتجار فيه سنة 1884، أخذت هذه التجارة تضمحل... ولو أنها ظلت قائمة على نطاق ضيق... وتحولت من واداي عن طريق الكفرة إلى جالو وأوجلة ومن غات إلى غدامس ومنها إلى طرابلس»[1].

لقد أتت التحولات التي طرأت على نظرة العالم للاتجار في بني الإنسان، وربط جهات إفريقيا الداخلية بشبكة منتظمة من طرق الاتصال مع ساحل المحيط الأطلسي، على معين الثروة التي كانت تجد طريقها إلى مدينة مرزق رغم بقائها مركز الحكم الإداري لتلك الجهات لبضع سنوات من احتلال إيطاليا لها. الذي لم يبدأ في الانتقال شمالاً إلى سبها إلا عام 1930، الأمر الذي أحكم حصاره على مرزق التي تحولت لتركن إلى اقتصاد محلي لا قوام له إلا القليل من التمر وبعض الحبوب والخضروات، وانتشرت فيها أمراض الحمى والملاريا بسبب المستنقعات وما تولده من أسراب البعوض وسط جو شديد الحرارة مليء بالغبار وماء شرب لا يستساغ. فتحولت مرزق وبسرعة إلى إحدى القرى المنسية حتى أن سكان المديرية بكاملها لم يزيدوا على ثلاثة الآف وثمانمائة في إحصاء عام 1964.

يبدو أن الاستقرار بمرزق قد بدأ منذ أمد طويل، وربما لفترة سابقة لخضوع تلك المناطق لحكم أمراء كانم، إذ لا يستغرب أن نرجع أصول بعض السكان لفترة كانت كل جهات الجنوب مستقراً لقبائل الجرمنت وبالذات في مناطق الواحات التي توفر مصدراً مائياً غير صعب المنال، وهو ما لم يكن ممكناً إلا في منخفضات الأودية وبالذات في الجهات التي يسهل الحصول على مياهها الباطنية خاصة حين تتخذ شكل العيون الجارية، أو القريبة جداً من سطح الأرض.

فإذا كانت زويلة، المركز العمراني الذي عمد القائد العربي عقبة بن نافع إلى فتحها عام اثنين وعشرين للهجرة ثم أعاد الكرة لفتحها مرة أخرى بعد مضي سبع

---

(1) جمال الدين الدناصوري، جغرافية فزان، بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1967، ص 270.

وعشرين سنة لارتداد أهلها عن الدين الحنيف، قد حظيت بتلك الواقعتين تاريخياً، فإن هذا لا يعني أن تكون مناطق الواحات الواقعة غير بعيد عنها كمرزق غير مأهولة ويمارس سكانها نمط حياة شبيه بما وفرته الظروف لأهل زويلة التي ربما نالت قسط أوفر مما حظيت به غيرها لاستقرار الأمن وتركز حركة القوافل من حولها، وبما نالته من شرف اتخاذ أسرة بني الخطاب منها عاصمة لحكمهم في الفترة ما بين عامي 306 و 568 للهجرة وسيطرة بعض القبائل البربرية القوية عليها في تاريخ سابق[1].

ومدينة زويلة «من أقدم البلاد التي كانت لها شهرة واسعة مند أقدم عهود التاريخ، وكانت لها علاقات تجارية نشطة مع مصر وبرقة ونطاق الواحات الشمالية، ومختلف بلاد السودان، وقد بلغت أوج عظمتها خلال القرون التي أعقبت فتح المسلمين لشمال افريقيا خصوصاً في عهد أسرة بني الخطاب التي اتخذتها عاصمة لفزان، وقد انتهى حكم هذه الأسرة في أواسط القرن الثاني عشر»[2].

كما أن ما حظيت به تراغن حين اتخذها ملوك كانم عاصمتهم الإدارية لحكم منطقة فزان، أهلاً لذلك الاختيار الذي طمست آخر معالمه بهدم القلعة التي كانوا يزاولون منها تصريف الأمور، ذلك أن تراغن قد تكون أوفر من غيرها في عدد ما بها من عيون مائية إضافة إلى وفرة مياهها الفرياتية، وعدد ما بها من أشجار نخيل ومساحة مزروعة[3].

إنه نفس المنطلق الذي بات يعطي سبها مركزها اليوم ذلك إنها لم تكن سوى قرية صغيرة يوم ان كانت مرزق قبلة أهل الشمال والجنوب، فنظرة الاستعمار وبالذات من الناحية الاستراتيجية، والمحافظة على الصحة العامة وتسهيل مهام الاتصال هي الأسباب المباشرة التي أتت على ما تبقى من مركز مرزق الذي لم يعد يوفر أي اتصال لما وراء الصحراء، إضافة لبعدها عن العاصمة في طرابلس وبعدها

---

(1) الشيخ الطاهر الزاوي، معجم البلدان الليبية، طرابلس: مكتبة النور، 1968.

(2) عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق ص 561.

(3) نفس المرجع، ص 560.

النسبي عن بقية التجمعات السكانية الهامة في منطقة فزان ذاتها، وبيئتها المليئة بأمراض قاتلة، إضافة إلى سوء مياهها وفقدانها توفير ظروف المراقبة العسكرية السهلة.

إن ما أريد أن أخلص إليه هو أن نواة مرزق كمركز عمراني، داخل الواحة التي تحمل نفس الاسم، لا بد أن تكون أعمق جذوراً مما ينادي به البعض أن الذي أسس مرزق هو «أحد المرابطين المراكسيين (محمد) في القرن الرابع عشر أو القرن الذي يليه»...

وقد أنشأ أولاد محمد مرزق من حيين،.. وتبدو المدينة ذات صبغة سودانية... إذ أطلق عليها السودانيون اسم دندال»[1].

فالاعتراض هنا لا ينصب على أن يكون أولاد محمد، وهم القادمون من الغرب البعيد، قد وجدوا في مرزق، ذلك الموقع المتطرف، المكان المناسب الذي لا يخضع لسلطة مركزية مباشرة، ويوفر سبل حياة مستقرة، ويمثل المكان المثالي لزيادة تعميق الفكر والدعوة الإسلامية لا بين من يتواجدون قريباً منه بل لوقوعه على قارعة أحد الدروب الهامة التي يمكن لها أن تساهم في نشر العقيدة الدينية نحو اصقاع ما زال بعضها على غير دين الله. لقد أقام أولاد محمد قلعة الحكم والجامع العتيق وسط قرية تتسم بصبغة سودانية ذلك أن حركة الوصل بين أهل السودان سواحل ليبيا الشمالية كانت أعمق بعشرات المئات من السنين قبل أن يتحرك أشراف فاس ويتخذوا من تلك الديار مقراً ومنطلقاً لنشر الدين الذي يؤمنون به خاصة وأنهم مؤهلون، بحكم نسبهم، لأن تكون حظوتهم أكثر تجاوباً وقبولاً من غيرهم في المناطق المناظرة في موقعها الجغرافي.

علماً بأن مركز مرزق كان، وخاصة في الفترة الأخيرة من حكمهم أحد أهم المراكز الصحراوية التي تتعامل مع تجارة الرقيق رغم كونها آخر مكان يمكن للإنسان أن يفكر في الإقامة الدائمة فيه كما جاء على لسان الرحالة التونسي محمد بن عمر في كتابه «رحلة إلى واداي عام 1811».

---

(1) جمال الدين الناصوري، المرجع السابق، ص 256.

المدينـة الحديثـة:

لن تكون فزان نسياً منسياً بعد اليوم، شعار أطلقه قائد الثورة للاهتمام بأطراف البلاد الجنوبية، ولتنال ما تستحقه من أهمية إحداث توازن يكفل أن تكون برامج التنمية حسبما تستدعي الضرورة التي عليها أن تخلق توافقاً في احتياجات الفرد الليبـي بغض النظر عن موقعه الجغرافي.

إنها معادلة صعبة، فحجم وتوزيع السكان الجغرافي في هذه الديار المترامية الأطراف يبرز للوهلة الأولى جملة من العراقيل التي تثني عزيمة من يفكر في الإقدام على أمور من هذا النوع، خاصة أن البلاد ملزمة بالتعامل مع كل شيء من وراء مياه البحر، إنها تنمية راهنت على إمكانات الإنسان الليبـي، ومدى قدرته على الاستفادة مما سيتوفر لديه وتحوله إلى تنمية حقيقية يسخرها لغد أفضل.

وهكذا كان لا بد من توفير شبكة طرق جيدة تربط تلك الجزر الصحراوية التي تفتقر إلى مصادر الطاقة، التي تخدم مختلف المجالات كتوفير المياه للزارعة وبعض الصناعات الأولية وتلبية حاجة الافراد أنفسهم مما يتطلب دراية بمصادر المياه وتوزيعها إذ لا غنى في الظروف الحالية، من الاعتماد على زراعة الأرض كمنطلق لدعم حياة الاستقرار بأسر حركة الهجرة، وتوفير معظم ما يحتاجه أهلها من ضروريات.

فتحقيق هذه الأطراف الثلاثة للبنية الأساسية نالت ما تستحقه من جهد وتكاليف، وعملت من جانبها على بعث روح قوية لإرساء الدعائم الضرورية الأخرى مثل التعليم والصحة والسكن الحديث. لقد حققت دعائم توفير البنـى الأساسية اللازمة للتطلع نحو عيش أفضل، وضع نهاية سعيدة لخروج مراكز عمران فزان، حتى الصغيرة منها، عن نطاق الكم المهمل وفي فترة زمنية لا تكاد تذكر.

فمدينة مرزق التي تحولت بعد أن تخلت عنها شرايين الامداد بالثراء، وسلخت عنها وظائفها الإدارية السابقة، إلى قرية نائية لا تملك من مقومات حياة العصر إلا اجترار الماضي والتحسر عليه حيناً، أو بنفض غباره ونسيانه حين يدق طبل أو يعلو نغم، فكما يعاني الكل من العزلة وشظف الحياة، يشارك الجميع في أغلب المناسبات

السعيدة، فالأناشيد الدينية والغناء والرقص وحب الموسيقى قاسم مشترك يجمع بين الذكر والأنثى، وبين الكبير والصغير. انه بلا شك جزء من تراث يعود بك إلى ما وراء أطراف الصحراء في جزء كبير منه.

لقد أخذت مرزق تفك جزءاً من عقالها بدءاً من عام 1981م، حين تم ربطها بطريق معبد ولمسافة مائة وتسعين كيلومتراً مع سبها، ومع شمال البلاد بالتالي، كما أدى وصلها بخط ضغط عال للكهرباء إلى توفير طاقة تسد جميع الاحتياجات اللازمة لحياة سكانها وتوفر لهم الماء اللازم الذي كانوا يعانون في سبيل الحصول عليه جهداً ووقتاً طويلاً، كما تحول المستوصف الذي قلما حظي بطبيب مقيم إلى مستشفى كامل وعلى أحدث ما يكون، وتحولت المدارس قليلة العدد والمتهالكة البناء إلى مثل ما هو موجود في أكبر المدن الليبية الأمر الذي ينطبق على مباني الأسواق ومراكز الخدمات الأخرى.

إن ما يجري في مرزق هو إقرار وتنفيذ للدراسة الخاصة بمخططها الذي أعد عام 1970[1]، والذي روعي فيه بجانب تخطيط المدينة ذاتها، ضرورة ربط مجموعة القرى والمراكز العمرانية داخل حدود البلدية بشبكات جيدة من الطرق حتى يتسنى خلق نوع من التكامل بينها.

يظهر تخطيط المدينة القديمة شكلاً شبه دائري ارتكز لخدمة أغراض السكن والعبادة وبعض المعاملات التجارية وبالذات في جزئها الأوسط، ذلك أن متطلبات سوق القوافل كانت تتخذ من الجهات القريبة من القلعة وأماكن الفضاء القريبة نقطة ارتكازها حتى يسهل مراقبتها وجبي الأتاوات المستحقة عليها. أما المخطط الجديد فقد اختيرت له المنطقة الواقعة إلى الشرق والشمال من ذلك التوزيع غير المنتظم للمدينة القديمة التي تعرضت مع الأسف لفقدان جزء كبير من سورها وبعض مبانيها المجاورة لمشروع المخطط الجديد الذي فشل فيما يظهر في اعتبار المدينة القديمة جزءاً متكاملاً يجب المحافظة عليه وإدخاله طرفاً في معادلة التوفيق بين التراث والنقل

(1) أعد هذا المخطط من قبل مؤسسة وايتنج العالمية، التي قامت بإعداد دراسات مشابهة للعديد من المدن الليبية.

عن بيئات لم تسمع عن مجتمع عاش وسيعيش نمط حياة لن يكون بمقدور أي مخطط أجنبي فصل عراها عن الماضي.

فما يجري من اغفال متعمد لمعظم أجزاء المدينة القديمة، وتحول غالبية سكانها عنها ارهق كاهل جل مبانيها التي تحول الكثير منها إلى أكوام خربة[1]، كما ردمت أغلب مسالكها ولم يعد بها ماء فتوقف ري مجموعات أشجار النخيل التي تنمو داخل أسوارها فظهر الاجهاد الواضح عليها وتحولت إلى كم لم يعد أحد يرفع بصره إليه.

أما القلعة والمسجد العتيق فقد نالهما جزء من الاهمال أيضاً ذلك أن الحصن، وان حظي مؤخراً ببعض الترميمات بدءاً من السلالم الخارجية الموصلة إليه، إلا أن الأمر يتطلب إجراء صيانة كاملة حسب فن العمارة السابق، لأن ما أنجز وبالذات في أسقف دوره لا يحمل أية مسحة يمكن أن تعيد الذاكرة لفترة تاريخية لا يمكن غض النظر عنها.

لقد أكد النقيب ليون، بما لا يدع مجالاً للشك، أن للقلعة ممراً ملتوياً وضيقاً، كما أنه مظلم ورطب في نفس الوقت، مما يعني أن السلالم الخارجية، المنفذ الوحيد للقلعة الآن، ليست هي ذلك الدهليز الذي كان المكنى يحرص على قفله مع غروب كل شمس. ولهذا فإن دراسة يقوم بها خبراء الآثار قد تفضي إلى الوصول إلى ذلك الممر وخاصة أن باب القلعة الحالي لا يمكن الوصول إليه من غير السلالم الخارجية إذ لا يقل ارتفاعه عن عشرة أمتار فوق منسوب الأرض المجاورة، كما أن إقفاله من الداخل لا يؤدي إلى ذلك الدرب المظلم والملتوي إذ يطل مباشرة على ساحة القلعة التي يوجد بها مجلس السلطان ودار إقامته.

إن المحاولة التي تبنتها بلدية مرزق لتحويل هذا الحصن إلى متحف للتراث الشعبي، محاولة هادفة إلا أنها تحتاج لإعادة نظر فيما يخص ترميمه وإعادته إلى سابق الصورة التي كان عليها وبالذات الهيكل الحديدي للمدخل الرئيسي الذي يشوه

---

(1) تسكن المساكن القديمة الآن المثات من أسر المهاجرين الأفارقة الذين يتعاطى بعضهم الاتجار فيما قد يصل إليهم من سلع مهربة، كما يمارس بعضهم أعمالاً منافية للأخلاق التي تفضي إلى الكثير من المشاحنات.

الأصالة وقد ينبىء عن سوء النية أيضاً.

أما المسجد العتيق الذي لا يبعد سوى بضع خطوات، وكذلك السور الذي يضمه مع القلعة ضمن السور الخارجي للمدينة، فيحتاجان لعمل سريع يحفظهما من الانهيار وخاصة بالنسبة للسور، ذلك أن المسجد المربع الشكل تقريباً، والقائم على خمسة وعشرين عموداً بعرض يزيد على المتر قليلاً لكل منها ما زال في حالة جيدة من الداخل على الأقل إذ يظهر أنه قد أعيد بناء سقفه باستعمال الخشب، وهو ما لم يكن متوفراً للاستعمال في القلعة المجاورة، الأمر الذي دعا إلى زيادة سمك الدعائم التي يرتكز عليها. أما جدران الفناء الخارجي فبحاجة ماسة إلى الترميم. ومما يلفت النظر في فناء المسجد وجود أربعة قبور متجاورة، حمل شاهد أحدها اسم صاحب القبر وتاريخ 1273 للهجرة، مما قد يفسر تاريخ وصاحب من قام بإجراء الإصلاحات التي أشير إليها.

وتضم مرزق العديد من المساجد، أحدها فقط به مئذنة ذات ارتفاع ملحوظ مما يميزها عن مئذنة الجامع العتيق، كما تباشر عملية البناء في مسجدين آخرين، بهما أيضاً ضريحان لوليين معروفين.

لقد أدى تجاور مخطط مرزق الجديد للمدينة القديمة إلى إلحاق الضرر بالجزء الشمالي والشرقي منها، مما بات يعطي انطباعاً بخلق عزلة متعمدة رغم أن الشارع الرئيسي الذي تقوم حوله الأسواق وشريان حركة المرور الواصل إلى الطريق الدائري وتقاطع العديد من الطرق الهامة التي تشكل محور تخطيط مرزق الجديدة، يمر في طرف منه بجزء من سور المدينة القديمة التي تركت لتواصل كتمان جل ما احتفظته أسوارها من ذكريات، خاصة أنها معرضة لامتداد كثبان الرمال التي تكاد تلامس أطرافها الجنوبية.

خـــاتمـــة :

لقد استطاع أهل مرزق، الذين وصل عددهم إلى أكثر من عشرة آلاف نسمة في الوقت الحالي[1]، خلق تلائم مريح بينهم وبين الوضع الجديد الذي يفرضه الشكل الظاهر لحياة العصر التي أتت بكل شيء مادي من خارج الحدود. فالتأقلم مع السكن الجديد، والرعاية الصحية ومواكبة مراحل التعليم أمور تسير على غرار ما يجري في بقية المدن الليبية. ولكن ماذا عن تحقيق طرف المعادلة الذي عليه خلق الدوافع التي يمكنها أن تحول هذه القفزة الهائلة في مجال النهضة بمعناها الواسع إلى تنمية حقيقية تمكن سكانها من تجاوز الوقوف انتظاراً لموارد مستمرة من خزينة الشعب. انه استفسار ستحكم الإجابة عليه وضع تعريف لما يجري، إذ على أهل مرزق تحديد هوية لهم تراعي كل المعطيات المتاحة لديهم واستثمارها بالدرجة التي تمكنهم من تجاوز ما تحقق على اعتباره يوفر بنى أساسية وليس مجرد طفرة إنمائية، ذلك أن الأخيرة ستخبو ما لم تخلق بدائل تعزز من دوام استمراريتها. فالإمكانيات المتاحة لبلدية مرزق تمكنها، إذا ما أحسن استغلالها، من جعلها جزءاً مكملاً للاقتصاد الزراعي في ليبيا، وان تكون مصحة ممتازة لعلاج بعض الأمراض مثل الروماتيزم والربو. وأن تسهم في خلق بعض الكوادر الفنية في مجالي الصناعات التقليدية والسياحية. فالسياحة الصحراوية مجال متاح لا توفره إلا مناطق قليلة في شمال القارة، خاصة أن مدينة زويلة بتاريخها العريق لا تبعد كثيراً عن مرزق. كما أن منطقة واو الناموس بتكويناتها البركانية الرائعة ستكون بلا شك قبلة لزوار كثيرين.

إن مرزق بحاجة إلى استغلال مياهها الباطنية على نطاق أوسع ولكن بوعي وتبصر، وبحاجة إلى اتصال جوي لخدمة مستقبل التنمية السياحية ومتطلبات التسويق الزراعي، وبحاجة أكثر إلى خلق كادر إداري كفؤ يراعي وينتهج كافة السبل التي يمكن من خلالها وضع السياسات الثابتة التي تنسق استثماراً أفضل لجميع

---

(1) انظر الفصل الثاني من هذا التقرير. يتركز معظم السكان في الأحياء الجديدة ويمارسون أعمالاً ترتبط بنشاط القطاع العام، في حين يزاول البعض العمل الزراعي في مزارع صغيرة مبعثرة حول المدينة والقرى الصغيرة القريبة، الأمر الذي يشارك في القيام به نسبة لا بأس بها من موظفي القطاع العام في أوقات الفراغ. . .

الإمكانيات المتاحة، لا أن ينصب الاهتمام على خلق المنافسة في الاستئثار بحصة أكبر وأوفر مما تنفقه خزينة المجتمع.

إن مرزق وبقية المراكز العمرانية المجاورة قد لا تحتاج إلى طرق دائرية، وشوارع مزدوجة، ومواقف خاصة بالسيارات، وإشارات مرور، وعمارات متعددة الأدوار بقدر ما هي في حاجة ماسة لتحويل هذا الإنفاق والجهد إلى دافع حقيقي يولد استثماراً في كل المجالات التي بدونها لن تكون هناك تنمية حقيقية والتي قد تصبح، لا قدر الله، عبئاً حتى لمجرد المحافظة عليها.

الفصل الثاني

الوضع السكاني

د. منصور الكيخيا
استاذ مشارك بقسم الجغرافيا
جامعة قاريونس ـ بنغازي

عندما يتحدث الرحالة (هورنمان) عن عاصمة فزان التي زارها سنة 1797م[1] ويصفها بأنها مدينة صحراوية تعج بالحركة ويزدحم فيها السكان من مختلف الأجناس فذلك لأنه زارها في زمن كانت فيه مرزق تعيش أكثر أيام تاريخها نشاطاً وحيوية فعلاوة على كونها العاصمة الإدارية لإقليم فزان كله كانت في ذلك الوقت تمثل أيضاً محطة تجارية هامة على طريق القوافل الصحراوية الشهيرة التي كانت تنقل مختلف البضائع بين أسواق إفريقيا السوداء وبين أسواق الشمال الإفريقي وأوروبا.

غير أن (هورنمان) وغيره من الرحالين الذين زاروا المدينة وكتبوا عنها لم يكن بإمكانهم إعطاؤنا إحصائيات دقيقة عن عدد سكانها وأوضاعهم الديموجرافية وكل ما يمكن الحصول عليه من إحصائيات سكانية في ذلك العصر والعصور السابقة أو اللاحقة له حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لا يعدو كونه تقديرات مبنية على اجتهادات فردية أو إدارية لا يمكن الركون إليها ولا تمكننا من رسم صورة دقيقة للوضع السكاني وتغيراته الديموجرافية.

النمـو السكانـي:

إن أول إحصائيات يمكن الاعتماد عليها هي الأرقام الواردة في أول تعداد رسمي للبلاد الذي أجري سنة 1954م وهي تعطينا رقماً صغيراً يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن مرزق سنة 1954م لم تعد بأي حال مرزق القرن الثامن عشر والقرن

(1) فريدريك هورنمان الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام 1797 تعريب مصطفى محمد جودة مكتبة الفرجاني ـ طرابلس 1968م.

التاسع عشر، فدورها الإداري الهام بالنسبة لإقليم فزان انتقل إلى واحة جديدة هي مدينة سبها الحالية كما انحسر عنها مد النشاط الاقتصادي الهام بعد اضمحلال تجارة القوافل التقليدية القديمة فأخذت مرزق منذ السنوات الأولى من القرن العشرين تضمحل وتتقوقع على نفسها داخل حوضها الصحراوي معتمدة على بعض النشاط الزراعي التقليدي المحدود الذي لا يكفي أي توسع سكاني لذلك كان عدد سكانها حسب تعداد سنة 1954م 2858 نسمة فقط وهو رقم يوحي بأن مرزق في ذلك الوقت لم تتميز عن أي واحة متوسطة الحجم من واحات الصحراء الكبرى.

غير أن فترة الاستقرار النسبي التي شهدتها تلك الواحة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تلعب دوراً ثانوياً في مجال الإدارة (مركز مديرية ثم مركز متصرفية) وإنشاء بعض مرافق الخدمات البسيطة بها في مجالات الإدارة والتعليم والصحة خلال سنوات الخمسينات والستينات من هذا القرن مكنها من إحراز بعض التطور في نمو السكان فارتفع عدد سكانها إلى 3835 نسمة حسب تعداد سنة 1964م أي معدل نمو سكانها السنوي خلال الفترة ما بين 1954م و 1964م بلغ 3,4% في المتوسط وهو معدل يقترب من المعدل السنوي العام لنمو السكان في ليبيا خلال تلك الفترة.

بعد قيام ثورة الفاتح في سنة 1969م ورفعها لشعار (لم يعد إقليم فزان نسياً منسياً). أصبح هناك اهتمام متزايد بخطط التنمية الاقتصادية بصورة خاصة في منطقة فزان فشهدت بداية السبعينات من هذا القرن تحولاً اقتصادياً كبيراً في المنطقة، وكان لمدينة مرزق نصيبها من هذا التحول. ولهذا نرى تعداد سنة 1973م يظهر لنا تطوراً هاماً في نمو سكان هذه المدينة حيث ارتفع عدد سكانها ليصل إلى 6151 نسمة مسجلة بذلك أعلى معدلات النمو السكاني التي شهدتها المدينة، فبلغ المعدل السنوي لنمو السكان في مدينة مرزق خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي سنة 1964م وسنة 1973م حوالى 6% في المتوسط بينما كان المعدل العام لنمو السكان في ليبيا خلال نفس الفترة 3,9% سنوياً.

إن بلوغ المعدل السنوي لنمو سكان مرزق هذا المستوى المرتفع يؤكد أن المدينة

لم تعتمد فقط على مقدار الزيادة الطبيعية لسكانها ولكنها كانت خلال تلك الفترة تستقبل عدداً من المهاجرين الوافدين عليها من الواحات المجاورة ومن بعض سكانها القدامى الذين غادروها في أوقات سابقة سعياً وراء تحسين مستوى معيشتهم في مناطق أخرى. غير أن هذه السرعة الهائلة في نمو سكان المدينة لم يقدر لها أن تستمر لفترة أطول لأننا نجدها خلال الفترة بين تعداد سنة 1973م وتعداد سنة 1984م تتراجع قليلاً لتتعادل تقريباً مع المعدل العام لنمو السكان في ليبيا حيث بلغ المعدل السنوي لنمو سكان مرزق 4,3% خلال تلك الفترة التي بلغ فيها المعدل العام لنمو سكان ليبيا 4,2% سنوياً فتعداد سنة 1984م يعطينا رقماً إجمالياً لسكان مرزق يبلغ 8805 نسمة.

وبناءً على إحصائيات السكان المستقاة من إدارة السجل المدني في مرزق للسنوات الأخيرة نجد أن عدد سكان المدينة سنة 1988م بلغ 10300 نسمة، وهذا يعني أن متوسط الزيادة السكانية السنوية قد استمر حتى سنة 1988م بمعدل 4,2% وهو معدل يكاد يكون مطابقاً للمعدل السنوي للزيادة السكانية في ليبيا الشيء الذي يوحي بأن نمو السكان في هذه المدينة بدأ يتصف بشيء من الاستقرار والانتظام في حدود المعدل العام لنمو السكان في ليبيا وهو على كل حال معدل نمو سريع نسبياً إذا ما قيس بالمعايير العالمية لنمو السكان وإذا ما افترضنا استمرار هذا المعدل في سرعة النمو السكاني حتى سنة 1994م وهي موعد إجراء التعداد السكاني فإن عدد سكان مدينة مرزق بلغ في ذلك الوقت حوالى 12505 نسمة وهذا يعني أن عدد سكان مرزق يكون في سنة 1994م قد وصل إلى أكثر من أربعة أضعاف ما كان عليه في سنة 1954م (شكل 2) وهي سرعة كبيرة في نمو السكان حيث يتضاعف عدد سكان هذه المدينة أربع مرات في مدة زمنية تقل عن نصف قرن.

هذا الاتجاه السريع في نمو السكان هو نتاج حركتين هامتين في التغير السكاني للمدينة هما استمرار الارتفاع الملحوظ في الزيادة الطبيعية للسكان خلال الفترة من 1954م إلى 1988م الناتجة عن ثبات معدلات المواليد الخام في مستوى مرتفع واتجاه المعدلات العامة للوفيات نحو الانخفاض أما الحركة الثانية فهي المساهمة الإيجابية للهجرة الوافدة خلال السنوات الأخيرة ابتداءً من أواخر الستينات وحتى الآن.

شكل (2)

مرزق : نمو السكان

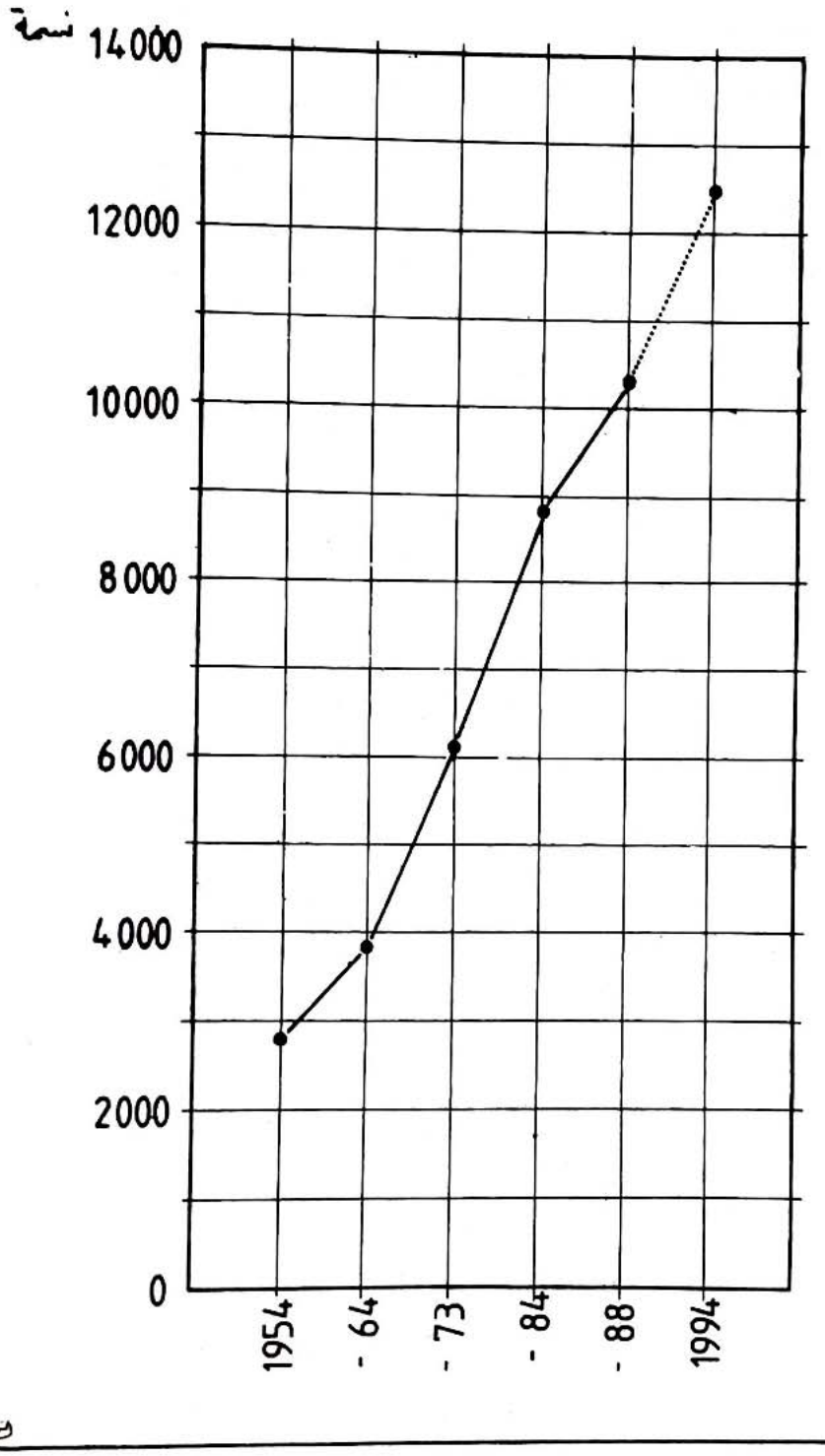

معدلات المواليد والوفيات:

بناءً على إحصائيات السجل المدني التي استخلصنا منها المعدلات العامة للوفيات والمواليد يتضح لنا أن مجتمع مدينة مرزق لا يزال يظهر بمظهر المجتمع التقليدي الريفي المتسم بترابط الأسرة والزواج المبكر وارتفاع معدلات المواليد وكبر حجم العائلة. فمتوسط حجم الأسرة الذي كان حسب تعداد سنة 1954م 4,5% شخص نراه في ارتفاع منتظم ومستمر منذ ذلك الوقت وحتى الآن فقد ارتفع ليصل إلى 5 أشخاص حسب تعداد سنة 1973م ثم استمر في الارتفاع ليصل إلى 6 أشخاص سنة 1988 م.

هذا الارتفاع التدريجي في متوسط حجم الأسرة جاء نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وديموجرافية فمن الناحية الاجتماعية كان ذلك نتيجة لاستمرار الترابط العائلي فبالرغم من التطور الاقتصادي الذي طرأ على مستوى المعيشة إلا أن مجتمع هذه المدينة لم يصل بعد إلى الحد الذي يؤدي فيه الاستقلال الاقتصادي للأفراد إلى تفكك الأسرة وتقلص حجمها. أما من الجانب الديموجرافي فإن هذا الوضع يدل على أن معدلات الوفيات آخذة في الانخفاض بينما معدلات المواليد لا تزال تتسم بالارتفاع النسبي وهذا ما تؤكده الأرقام المستقاة من السجل المدني لمرزق المركز، فبالرغم من عدم تمكننا من الحصول على إحصائيات قديمة للمواليد والوفيات إلا أن تتبعنا للإحصائيات المتوفرة في السجل المدني خلال المدة من 1981 م إلى 1988م تعطينا صورة واضحة للوضع الديموجرافي الذي سبق ذكره.

فخلال هذه المدة نجد أن معدلات المواليد تتراوح بين 42% لأعلى معدل و 36% لأقل المعدلات السنوية وهي معدلات قد لا ترقى إلى المستوى المرتفع الذي كانت عليه المعدلات العامة للمواليد في ليبيا خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن ولكنها في الوقت نفسه لا تعتبر معدلات منخفضة بحيث تضاهي انخفاض معدلات المواليد في المجتمعات الصناعية مثلاً فإذا أخذنا في الاعتبار المعدلات العالمية للمواليد فإن المعدلات المسجلة في مدينة مرزق تصنف حتماً ضمن المعدلات المرتفعة الشيء الذي يثبت أن النظرة الاجتماعية لحجم الأسرة وعدد الأطفال في مجتمع مدينة مرزق لا تزال نظرة تقليدية.

يختلف الوضع تماماً إذا ما تناولنا بالتحليل معدلات الوفيات في نفس الفترة حيث نجدها قد سجلت انخفاضاً كبيراً بل يمكن القول بأنه انخفاض غير عادي فالمعدلات المسجلة خلال الفترة من سنة 1981م إلى سنة 1988م تتراوح بين 6,6% و 5% وهي معدلات منخفضة جداً إذا قارناها بالمعدل العام للوفيات في الجماهيرية الذي يتراوح بين 12 و 10,9% حسب ما ورد في الكتاب السنوي للسكان[1] بل تعتبر منخفضة جداً حتى إذا ما قيست بالمعدلات العالمية للوفيات ولهذا يجب أن نأخذ الأرقام الواردة عن الوفيات في السجل المدني بشيء من الحذر[2].

نلاحظ أن مدينة مرزق مثلها في هذا الأمر مثل بقية المدن الليبية ـ قد حققت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى المعيشة وفي انتشار الخدمات الطبية والوقائية وازدياد عدد المساكن الصحية الحديثة، الشيء الذي يؤدي حتماً إلى خفض معدلات الوفيات غير أن الانخفاض الكبير الذي لاحظناه في معدلات الوفيات في مدينة مرزق لا يمكن تفسيره بهذه العوامل وحدها الشيء الذي يضطرنا إلى عدم الاطمئنان إلى الإحصائيات الخاصة بالوفيات كما وردت في السجل المدني.

ومن خلال تتبعنا لأسباب الوفاة رغم عدم انتظام التسجيل لهذه الأسباب يتضح لنا وجود نفس الأسباب المعروفة في المناطق الليبية الأخرى مثل أمراض القلب وضغط الدم والسرطان خاصة في فئات كبار السن وحوادث العمل نسبتها منخفضة. أما الأسباب الملفتة للنظر فهي أمراض الطفولة المبكرة من التشوهات الخلقية والنزلات المعوية وبعض الأمراض الأخرى الناتجة عن عدم كفاءة الأمهات في مجالات رعاية المواليد الجدد والأطفال الرضع.

توزيع نسبة الوفيات حسب فئات الأعمار توضح لنا اتجاهاً تمشى مع ما سبق

---

(1) United Nations Department of International Economic and Social Affairs Statistial office Demographic year book New York 1988.

(2) تأكد لنا خلال زياراتنا لإدارة السجل المدني في بعض المدن الليبية إن بعض حالات الوفاة لا تسجل حيث أن بعض الناس وخاصة ممن يسكنون خارج المدن لا يتقيدون بالتبليغ عن الوفيات واستخراج تصاريح الدفن إذا ما كانت الوفاة طبيعية لا تتطلب تدخل الطبيب الشرعي والجهات الأمنية، وكذلك في حالة وفيات المواليد قبل تسجيلهم.

ذكره من أسباب الوفاة، فهي تتصف بالارتفاع في أعلى فئات السن من مراحل الشيخوخة وهذا أمر طبيعي وتنخفض في الفئات المتوسطة من الأعمار وهذا أيضاً أمر طبيعي غير أن الأمر الذي قد ننظر إليه بأنه غير طبيعي هو الارتفاع الكبير في وفيات صغار السن خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة.

فئات السن الأقل من 20 سنة نجدها تشكل أعلى نسبة فهي تتراوح ما بين 40إلى 50% من مجموع الوفيات سنوياً، وفئات السن المتأخرة أكثر من 60 سنة تتروح نسبتها ما بين 28 إلى 36% من مجموع الوفيات سنوياً أما فئات السن الوسطى فيما بين 20 و 60 سنة فنسبتها دائماً منخفضة تتراوح ما بين 15 إلى 20% من مجموع الوفيات سنوياً.

وهذا يظهر بوضوح أن نسبة وفيات صغار السن لا تزال مرتفعة وأن الزيادة الطبيعية للسكان في مرزق كان من الممكن أن تظهر بمستوى أعلى مما هي عليه لو تطور وعي الأمهات وتحسن مستوى الرعاية الصحية التي تقدم للأمهات الحوامل والمرضعات.

أما فيما يختص بنسبة الوفيات حسب النوع فإن الإحصائيات تدل على أن هناك توازناً بين الذكور والإناث في معدلات الوفاة بنسبة تتراوح في حدود 50% لكل من النوعين مع ارتفاع طفيف جداً في عدد وفيات الإناث لا يمكننا أن نبني عليه أي استنتاج ثابت لأنه فارق طفيف جداً من جهة أو لأنه ظهر خلال فترة قصيرة من الزمن من جهة أخرى.

التركيب النوعي والعمري:

أحدث أرقام تمكنا من الحصول عليها فيما يختص بإحصائيات تركيب السكان حسب النوع وفئات الأعمار هي أرقام التعداد العام لسنة 1973م وهرم الأعمار المؤسس على هذه الإحصائيات (شكل 3) يظهر لنا بشكل عام سكان مدينة مرزق بمظهر الكتلة السكانية الشابة كما هي الحال في غالبية المدن الصغيرة في العالم كله.

تتكون غالبية السكان من فئات السن الصغيرة وبهذا يظهر الهرم متسع القاعدة

شكل (3)

مرزق : هرم الأعمار لسنه 1973

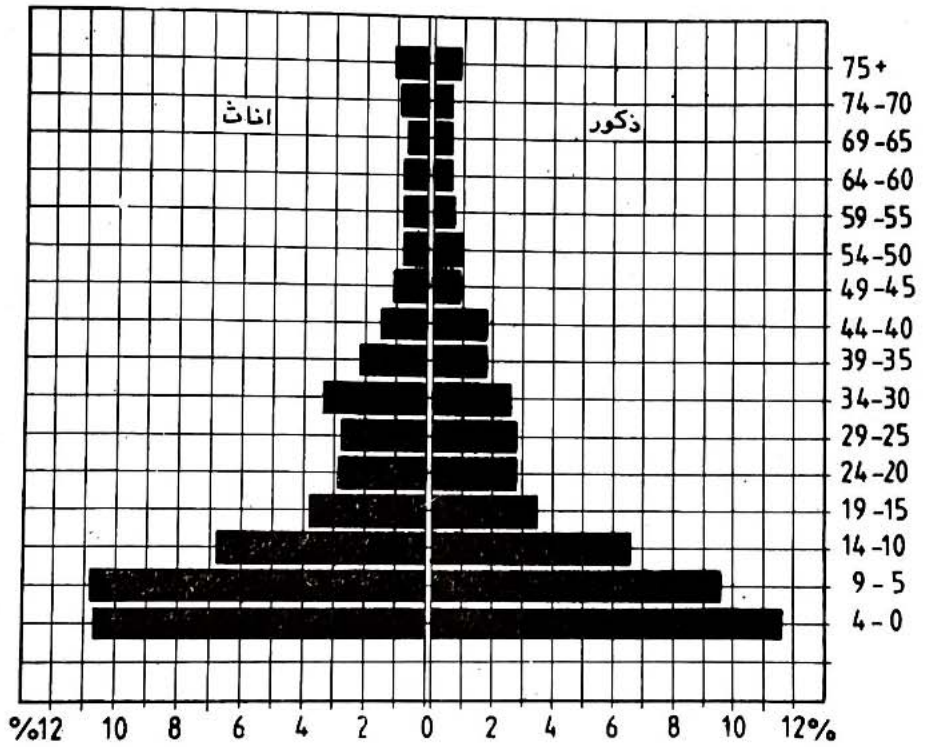

جداً ثم ينكمش بسرعة في الوسط وتظهر القمة بشكل مدبب.

اتساع القاعدة بسبب ارتفاع معدلات المواليد أما تناقص فئات وسط الهرم وانكماش قمته تدل على أن معدل الوفيات ما زالت مرتفعة نسبياً بعكس ما أظهرت الإحصائيات الخاصة بالوفيات وأهم مظاهر هذا التركيب الملفتة للنظر أن 56% من الكتلة السكانية في المدينة تتكون من صغار السن تحت سن الخامسة عشرة وأن 5% فقط من مجموع السكان هم من كبار السن فوق الخامسة والستين من العمر. أما الفئات الوسطى بين الخامسة عشرة والرابعة والستين من العمر فنسبتها 39% فقط.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه الفئات المتوسطة هي الفئات التي تمثل السكان النشطين اقتصادياً يظهر لنا مدى ارتفاع نسبة الإعالة في مجتمع هذه المدينة حيث إن مسؤولية الإعالة الاقتصادية لكل مائة نسمة من السكان تقع على عاتق 39 شخصاً فقط وارتفاع هذه النسبة في الإعالة يرتكز أساساً على إعالة صغار السن بحكم تكوينهم لأكثر من نصف السكان، زيادة على ما يحتاج إليه مثل هذا المجتمع من توسع كبير في المرافق التعليمية ورعاية الأطفال والشباب اجتماعياً وصحياً وثقافياً ولكنه في الوقت نفسه يعتبر مؤشراً يوضح سرعة النمو السكاني طبيعياً الشيء الذي يحملنا على التنبؤ بأن هذه المدينة ستشهد تطوراً وتوسعاً هامين في المستقبل إذا ما توفرت لهذا المد السكاني الإمكانيات التي تساعد على تحقيق تطور أفضل.

وبتتبعنا لنسبة النوع (نسبة الذكور إلى الإناث) نجدها عند الولادة تتخذ وضعاً طبيعياً مألوفاً فهي في هذه المرحلة الأولى من العمر تتراوح ما بين 104% و 106% أي بمتوسط 105% تقريباً وذلك منذ سنة 1973م وحتى سنة 1988م وهذا يدل على أن أوضاع الولادات ومعدلاتها لم يطرأ عليها أي تغيير جوهري طوال تلك الفترة، وكما هو الحال في أي كتلة سكانية مستقرة، نرى أن النسبة النوعية تتجه نحو الانخفاض التدريجي حيث نجدها تبلغ حوالى 103% في فئة العمر 10 ـ 14 سنة وحوالى 101% في فئة العمر 20 ـ 24 سنة ومن ثم تتعادل كفتا الجنسين في فئة العمر 25 ـ 29 سنة حيث تصبح النسبة 100% ثم تبدأ كفة الإناث ترجح بعد سن الثلاثين

حيث يظهر التغلب العددي للإناث في كل الفئات الأخرى من الأعمار المتوسطة ومراحل الشيخوخة. غير أن هذه الزيادة في عدد الإناث كما هو واضح في (شكل 4 ـ أ) لا تتساوى في كل تلك الفئات مما يدل على تأثرها بعوامل ديموجرافية متعددة لعل الانتقال أو حركة الهجرة تعتبر من أهمها وأكثرها تأثيراً في هذه النسبة حيث نجدها تنخفض انخفاضاً واضحاً ومفاجئاً في مرحلة العمر 30 ـ 34 سنة فتصل إلى 67% مما يدل على أن عدداً من الذكور في هذه المرحلة من العمر يستقرون في مناطق أخرى خارج المدينة ويحسبون من العناصر المغادرة لها ثم تعود نسبة النوع لتسجل ارتفاعاً طفيفاً في الفئة 45 ـ 49 سنة حوالى 85% ولكنها تعود وتنخفض مرة أخرى من آخر مراحل الأعمار التي تسبق سن التقاعد حيث تصل إلى 65% فقط في فئة العمر 60 ـ 64 سنة. أما انخفاضها في مراحل الشيخوخة أي بعد سن التقاعد فهو انخفاض طبيعي حيث تبلغ 76% في مراحل العمر 65 سنة فما فوق.

وعند دراستنا للنسبة النوعية العامة (نسبة مجمل عدد الذكور إلى مجمل عدد الإناث) كما يظهرها (شكل 4 ـ ب) نجدها تتسم بالانخفاض الواضح حسب تعداد سنة 1954م وهذا الانخفاض لا يقتصر على مدينة مرزق وحدها لأن انخفاض النسبة النوعية كان سمة عامة في المجتمع الليبي كله خلال سنوات الخمسينات وأوائل الستينات من هذا القرن، غير أن نسبة النوع في ليبيا أخذت في الارتفاع منذ تلك الفترة مؤكدة بذلك تأثيرات الهجرة الوافدة منذ بداية استثمار عائدات النفط في البلاد حتى أنها تعدت إلى 100% في تعداد 1973م غير أن هذه النسبة في مدينة مرزق لم ترتفع بنفس المقدار الذي ارتفعت إليه النسبة النوعية العامة في ليبيا وذلك بالرغم من كل التطورات التي شهدتها المدينة ففي سنة 1954م كانت هذه النسبة في مدينة مرزق منخفضة بمقدار حوالى 88% فقط ثم ارتفعت قليلاً في سنة 1964م حيث بلغت 90% واستمرت في الارتفاع التدريجي في السنوات التالية لتصل في سنة 1973م إلى 94% ثم نجدها بعد ذلك الوقت تواصل ارتفاعها بسرعة أكبر حتى بلغت 108% حسب تعداد سنة 1984م.

إن انخفاض النسبة النوعية العامة لمدينة مرزق خلال سنوات الخمسينات والستينات كان مرده إلى الركود الاقتصادي الذي شهدته هذه الواحة في ذلك الوقت

شكل (4-أ)

رسم: النسبة النوعيّة حسب فئات الاعمار

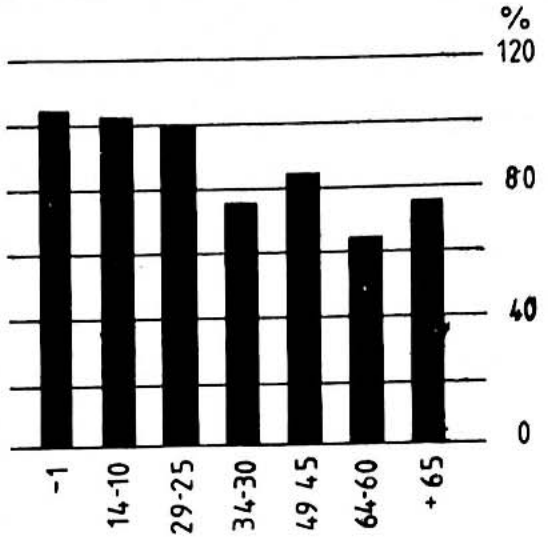

شكل (4-ب)

رسم: النسبة النوعيّة العامّة

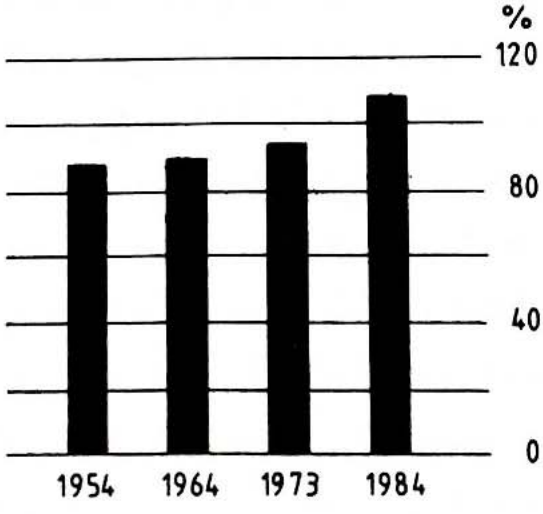

فعدم توفر فرص العمل والكسب زيادة على النقص الواضح في الخدمات العامة لجميع المرافق اضطر عدداً لا بأس به من سكان هذه الواحة إلى الانتقال إلى مدن أخرى حيث توفر سبل العيش والعمل والخدمات الأفضل ومن الطبيعي أن تكون غالبية المنتقلين من الذكور بينما تدرج النسبة النوعية في الارتفاع في المدة اللاحقة نجده يواكب حركة التطور التي شهدها إقليم فزان والتي حظيت مدينة مرزق بجزء منها هذا الانتعاش ساعد على استقرار سكان المدينة وتوافد أعداد أخرى من المناطق المجاورة ومن بقية مناطق الجماهيرية زيادة على بعض الوافدين من خارج البلاد حيث إن الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة والمدينة فتح مجالات جديدة للنشاط ورفع مستوى المعيشة أمام سكان المدينة كما أتاح فرص عمل للقوى العاملة الوافدة من خارجها.

حركـة الهجـرة:

بالرغم من أهمية حركة الهجرة في التكوين الديموجرافي إلا أن الإحصائيات المتوفرة عنها محدودة جداً وهي الأرقام المثبتة في السجل المدني عن الانتقال والاكتتاب ولا تتضمن في الواقع إلا بعض الأرقام والبيانات عن الأشخاص الذين ينقلون سجلاتهم العائلية من البلديات والفروع التي يقيمون فيها إلى فرع مرزق المركز والعكس، وكذلك نقل أسماء الأزواج والزوجات من سجلات عائلاتهم الأصلية إلى سجلات عائلاتهم الجديدة بعد الزواج إذا كان أحد الزوجين يقيم خارج الفرع. ولهذا نرى أن حركة الهجرة من وإلى مرزق تظهر بمظهر التنقل العائلي حيث تظهر مساهمة الإناث وصغار السن في هذه الحركة بصورة واضحة جداً، فخلال المدة من سنة 1981م إلى سنة 1988م نجد أن أكثر من 90% ممن شاركوا في حركة الهجرة وفوداً ونزوحاً تقل أعمارهم عن 35 سنة وأن حوالى 51% منهم من الإناث أما الانتقال الذي يتم دون إجراءات نقل السجل العائلي والانتقال المؤقت للأفراد سواء كانوا من الليبيين أو من العمالة الوافدة فإنها لا تثبت في السجل المدني ولا تشملها أرقام إحصائيات الهجرة، وهذا نقص هام في هذه الإحصائيات لم نتمكن من تلافيه. وهكذا وجب أن ننبه إلى أن حديثنا هنا لا يعطي صورة متكاملة عن حركة الهجرة

التي تشهدها المدينة فعلاً.

بإجراء دراسة تحليلة للأرقام التي تمكنا من الحصول عليها يمكننا تلخيص حركة تيارات الهجرة لمدينة مرزق في النقاط التالية:

1 ـ خلال المدة من سنة 1954 إلى سنة 1964 كانت مدينة مرزق تفقد جزءاً من سكانها، فمعدل صافي الهجرة كان سلبياً حيث إن عدد المغادرين كان يفوق عدد القادمين وتيار هجرة النزوح كان يتجه في الغالب إلى مدينتي سبها وطرابلس، حيث استقطبت هاتان المدينتان حوالى 62% من عدد المهاجرين الذين غادروا مرزق في ذلك الوقت.

2 ـ خلال المدة من سنة 1964 إلى سنة 1974 بدأ معدل صافي الهجرة يتجه إلى الوضع الإيجابي وذلك بالتناقص التدريجي في تيار هجرة النزوح، والتناقص التدريجي في تيار الهجرة الوافدة وظهر أثر ذلك واضحاً في مساهمة أعداد المهاجرين القادمين في رفع معدل النمو السكاني العام للمدينة كما شاهدنا سابقاً. واستمرت مدينتا سبها وطرابلس تتصدران النسبة في حركة الهجرة سواء في التيارات الوافدة أو التيارات المغادرة، مما يوضح أن تيارات الهجرة الوافدة كانت متأثرة إلى حد كبير بالهجرة العكسية أي أن المهاجرين الوافدين إلى مدينة مرزق في تلك الفترة كان من بينهم عدد من سكان مرزق الذين غادروها في أوقات سابقة.

3 ـ خلال المدة من سنة 1973 إلى سنة 1984 استمر تيار الهجرة الوافدة في التزايد حتى اتخذ معدل صافي الهجرة وضعاً إيجابياً يدل على أن عدد القادمين إلى مدينة مرزق خلال تلك الفترة كان يفوق عدد المهاجرين الذين غادروها. ويبدو أن هذا الوضع الإيجابي في معدل صافي الهجرة استمر بدرجة أسرع في السنوات الأخيرة فيما بين سنة 1984 وسنة 1988 فإذا ما قارنا حجم حركة الهجرة لمدينة مرزق بحجم حركة الهجرة لبلدية مرزق ككل نجد أن عدد المهاجرين المغادرين للمدينة يمثل 24,5% من مجمل عدد المهاجرين المغادرين لبلدية مرزق في سنة 1984، وأن هذه النسبة نفسها تهبط إلى حوالى 13% فقط خلال سنة 1988 بينما نجد أن مدينة مرزق تستقبل نسبة أعلى بكثير من مجموع المهاجرين القادمين إلى البلدية ففي سنة

1984م بلغ عدد المهاجرين القادمين الذين استقروا في المدينة 30% من مجموع عدد المهاجرين الوافدين على البلدية. ثم ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة 1988، حيث استقطبت المدينة 46% من مجموع المهاجرين الوافدين إلى البلدية.

والظاهرة التي تميزت بها حركة الهجرة فيما بين سنتي 1984 و 1988م هي الانخفاض الواضح في عدد المتنقلين بين مدينة مرزق وبلديات سبها وطرابلس وغيرها من البلديات الأخرى وزيادة عدد المنتقلين بين مدينة مرزق وبين التجمعات السكانية الأخرى داخل البلدية مثل أم الأرانب والقطرون زيادة على الارتفاع المفاجىء في عدد المهاجرين القادمين من الفرع البلدي أوزو نتيجة للظروف التي كانت تجتازها تلك المنطقة الحدودية وعدم استقرار الأوضاع فيها خلال تلك الفترة.

إن الإحصائيات التي اطلعنا عليها في السجل المدني تمكننا من عقد مقارنة بين سنة 1981 وسنة 1988 توضح لنا التطور الذي حدث في أعداد المتنقلين والمكتتبين خلال تلك الفترة، ففي سنة 1981 استقبلت المدينة 79 شخصاً وغادرها 34 شخصاً بينما في سنة 1988 نجد أن عدد القادمين إلى المدينة بلغ 274 شخصاً ولم يغادرها سوى 34 شخصاً فقط. وهكذا تظهر لنا هذه الأرقام أن عدد الوافدين إلى المدينة يفوق دائماً عدد المغادرين وأن هذا التفوق يظهر بفارق أكبر في سنة 1988، مما يؤكد أن صافي الهجرة في السنوات الأخيرة كان دائماً إيجابياً لصالح المدينة وهو يزداد ارتفاعاً سنة بعد أخرى.

خـاتمـة:

إن إلقاء هذه النظرة الشاملة على الوضع الديموجرافي لسكان مدينة مرزق ومعطياته ومعالم تغيره، أظهرت لنا بكثير من الوضوح أن سكان هذه المدينة يكونون كتلة سكانية شابة زاخرة بالحيوية الديموجرافية ذات قطاع عريض من صغار السن نتيجة لارتفاع معدلات المواليد واتجاه معدلات الوفيات نحو الانخفاض، يصاحب ذلك انخفاض ملحوظ في كبار السن ومتوسطي الأعمار وارتفاع نسبي في معدل الإعالة.

أما التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المدينة خلال هذه الحقبة

الأخيرة من تاريخها فقد أثر على مظهرين هامين من مظاهر الحركة السكانية بها، هي اتجاه نسبة النوع إلى الارتفاع وإيجابية واضحة في معدل صافي الهجرة، وهما صفتان امتازت بها مدينة مرزق عن باقي مدن وقرى بلدية مرزق.

إن هذا التكوين الديموجرافي يتزايد تأثيره سنة بعد أخرى في رفع معدل نمو سكان المدينة بصورة أكثر وضوحاً من تأثيره في نمو سكان باقي التجمعات البشرية الأخرى في البلدية و (الشكل 5) يوضح لنا هذه الظاهرة ويؤكدها، فعدد سكان مدينة مرزق كان يشكل في سنة 1954 24% من مجموع سكان بلدية مرزق[1]، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 25,5% سنة 1964، ثم إلى 28% سنة 1973 ثم إلى 32% سنة 1984، وأخيراً وصلت إلى 33% سنة 1988.

وهكذا يتضح لنا جلياً أن هذه المدينة من خلال حجم سكانها وتركيبهم وتطور نموهم، مستمرة في احتلال موقع الصدارة بين كل التجمعات السكانية في البلدية.

---

(1) المقصود هو حجم البلدية سنة (1988) وقد أخذنا في الاعتبار التغيرات الإدارية التي طرأت على هذه المنطقة من 1954 وحتى ذلك الوقت.

شكل (5)

مرزق : حجم سكان المدينة بالنسبة لسكان البلدية

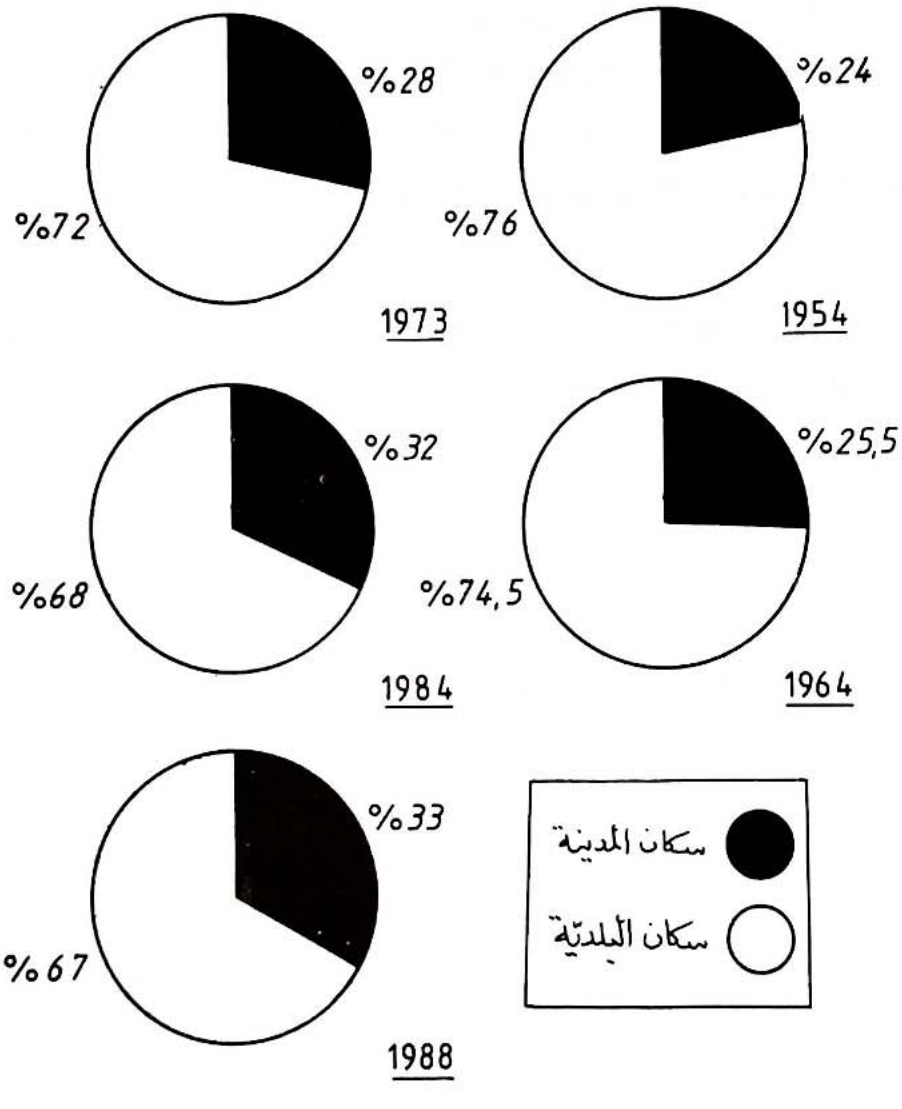

الفصل الثالث

التركيب المكاني الداخلي

د. سعد القزيري
استاذ مساعد بقسم الجغرافيا
جامعة قاريونس ـ بنغازي

يهدف هذا الفصل إلى توضيح التغيرات التي طرأت على التركيب المكاني الداخلي لمدينة مرزق. والمقصود بالتغير الداخلي في تركيب المدينة هو التغير والتطور الطبيعي في مورفولوجيتها وفي شكلها العام. جاءت هذه التغيرات في شكل المدن سواء كانت في إقليم سبها أو في بقية أنحاء ليبيا كنتيجة لتدخل الدولة والمتمثل في التنمية الحضرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة مما تطلب توفير المسكن والمدرسة والسوق والمستشفى، كما تطلب مد شبكات الطرق والمجاري والمياه والكهرباء والهواتف.

كذلك أحدثت التغيرات الكبيرة في وظائف المدن الليبية، التي بدأت مع بداية الستينات، تغيرات في شكل المدن فامتدت وتطورت وزادت مساحتها بشكل كبير لم يكن متوقعاً من قبل المخططين، وخير مثال على ذلك مدينة مرزق التي زادت مساحتها الكلية من أقل من 40 هكتار في الستينات، إلى 364 هكتار في سنة 1987.

وقد تم في هذه الدراسة رفع المنطقة الواقعة داخل المخطط العمراني للمدينة للتأكد من الاستعمالات الموجودة بها فعلاً ومطابقتها بما خطط له، وكذلك مقارنة تطور استعمالات الأرض بين سنتي 1981 و 1987 وهي السنة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية، ثم حساب المساحات المخصصة للاستعمالات المختلفة ووضعها في جداول معدة لهذا الغرض.

استعمـال الأرض:

تأخذ المدينة شكلاً قريباً من الدائرة غير المكتملة حيث تنتشر المباني تاركة بينها

فراغات، كذلك تتوزع مباني الخدمات في المدينة بشكل يوحي بعدم وجود مركز واضح على العكس من المدن القديمة التي يدور نشاط سكانها حول المركز الذي يتكون من المسجد والسوق والقلعة والميدان، طريق تراغن - الفجيج يقسم المدينة إلى قسمين شمالي وجنوبي، بينما الطريق الذي ينتهي إلى القلعة الإيطالية في الجنوب ويمتد شمالاً يقسم المدينة إلى جزئين شرقي وغربي، وتتفرع الشوارع من هذين الطريقين إلى المناطق السكنية والخدمية، وتقع معظم المنطقة السكنية في الجزء الشمالي من المدينة، بينما تقع المنطقة الصناعية والساحات الرياضية ومعظم المباني الإدارية في الجزء الجنوبي، ويقع المستشفى الحديث في الطرف الشرقي للمدينة، وتتوزع بقية الخدمات بدون أي نظام واضح بحيث تنتشر المباني متباعدة عن بعضها بما لا يتمشى مع طبيعة البيئة الصحراوية التي تتطلب المجاورة والتلاصق.

شكل (6) وشكل (7) يوضحان التطور في استعمال الأرض بين سنتي 1981 و 1987، بينما جدول (1) وجدول (2) يوضحان التوزيع الكمي لاستعمالات الأرض الحضرية في المدينة للسنتين 1981 و 1987، والجدول (3) يبين التغيرات الكمية في المساحة المستغلة للاستعمالات المختلفة خلال نفس الفترة.

وبمقارنة التطور في استعمال الأرض بمدينة مرزق خلال هذه الفترة نستخلص الآتي:

أولاً: أن مساحة المنطقة المستخدمة كسكن زادت من حوالى (85) هكتار في سنة 1981 إلى (112) هكتار في سنة 1987 بزيادة مقدارها 31%، أي بنسبة زيادة سنوية مقدارها (4,4%) وهذا يعكس الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع الإسكان وتوفير المسكن الملائم للمواطنين.

ثانياً: مجموع الاستعمال الديني والثقافي والصحي والتعليمي قد زاد من (29,55) هكتار في سنة 1981م إلى (44,52) هكتار في سنة 1987م. بزيادة مقدارها 50,6% أي بنسبة زيادة مئوية مقدارها (7,1) وهذا دليل واضح على أهمية المدينة كمركز خدمات صحية وتعليمية ويعزز دور مرزق في إقليمها.

ثالثاً: أن مساحة الأراضي المستخدمة من قبل الإدارة الحكومية والشعبية قد

زادت من (5,31) هكتار في سنة 1981م. إلى 13,48 هكتار في سنة 1987 أي بزيادة مقدارها 154% أو بنسبة زيادة سنوية تصل إلى (22%) وهذه تعتبر زيادة كبيرة وإذا ما دلت على شيء فإنما تدل على تعزيز دور مرزق كمركز إداري للبلدية ككل.

رابعاً: يبدو أن دور مرزق كمركز تجاري قد اضمحل وربما انتقل هذا الدور إلى مركز حضري آخر مثل تراغن فلقد نقصت المساحة الكلية المستخدمة لقطاع التجارة والصناعة من (8,7) هكتارات في سنة 1981م. إلى (4,92) هكتاراً في سنة 1987م. أي نقص بنسبة بمثل حوالى (ـ43,6%) أو بنسبة تناقص سنوية تعادل حوالى (6,2) ونظراً لعدم تمكن الباحث من استقطاع المساحة الخاصة بالصناعة التي ربما قد زادت ولكننا على بينة من خلال مشاهدتنا ودراستنا للمدينة القديمة أيضاً وجود العديد من المحلات التجارية التي قفلت أو تحولت إلى الاستخدام السكني وأدخلت في البيوت كما أن السوق العام الحديث تحول ليصبح مصنعاً للملابس الجاهزة.

خامساً: أما عن الأراضي المخصصة للطرق بصفة خاصة والمواصلات بصفة عامة فلقد زادت مساحتها من (28,95) هكتار في سنة 1981م. إلى (83) هكتاراً سنة 1987 وهذا يعني أنها زادت زيادة كبيرة وكانت الزيادة حوالى (54) هكتاراً أي بنسبة (186%) أو بنسبة زيادة سنوية مقدارها (26,5%) وهذا دليل على أن شبكة الطرق قد اتسعت وزادت في أطوالها.

سادساً: المساحة المخصصة للمناطق الترفيهية زادت زيادة بسيطة بالمقارنة بالاستخدامات الأخرى للأراضي الحضرية.

سابعاً: لقد وصفنا المدينة بأنها منتشرة وهذه الصفة جاءت نتيجة لكثرة قطع الأراضي الفضاء بين الاستخدامات الحضرية الأخرى. فلقد زادت مساحة الأراضي الفضاء وأراضي الاستعمالات الأخرى من (6,67) هكتار في سنة 1981م. إلى (99,52) هكتار سنة 1987م. أي بزيادة مقدارها (92,82) هكتار أو بنسبة 667% وهذه تمثل حوالى 95% زيادة سنوية وهذه الزيادة جاءت لمجموعة من الأسباب

شكل (6)

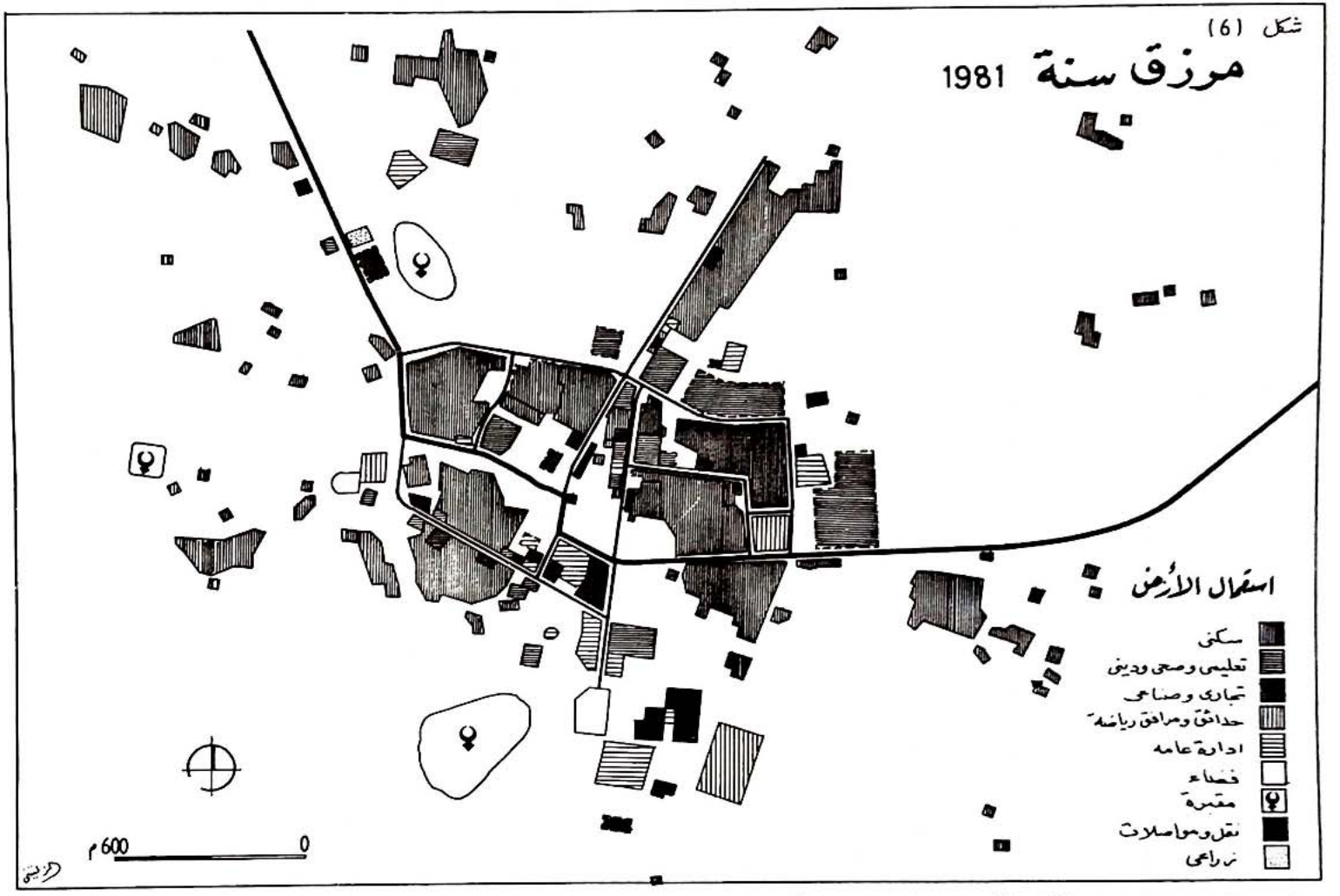

المصدر: فحاب ، التقرير النهائي للمخططات العامة ، بلدية مرزق ، 1985

شكل (7)

مرزق سنة 1987

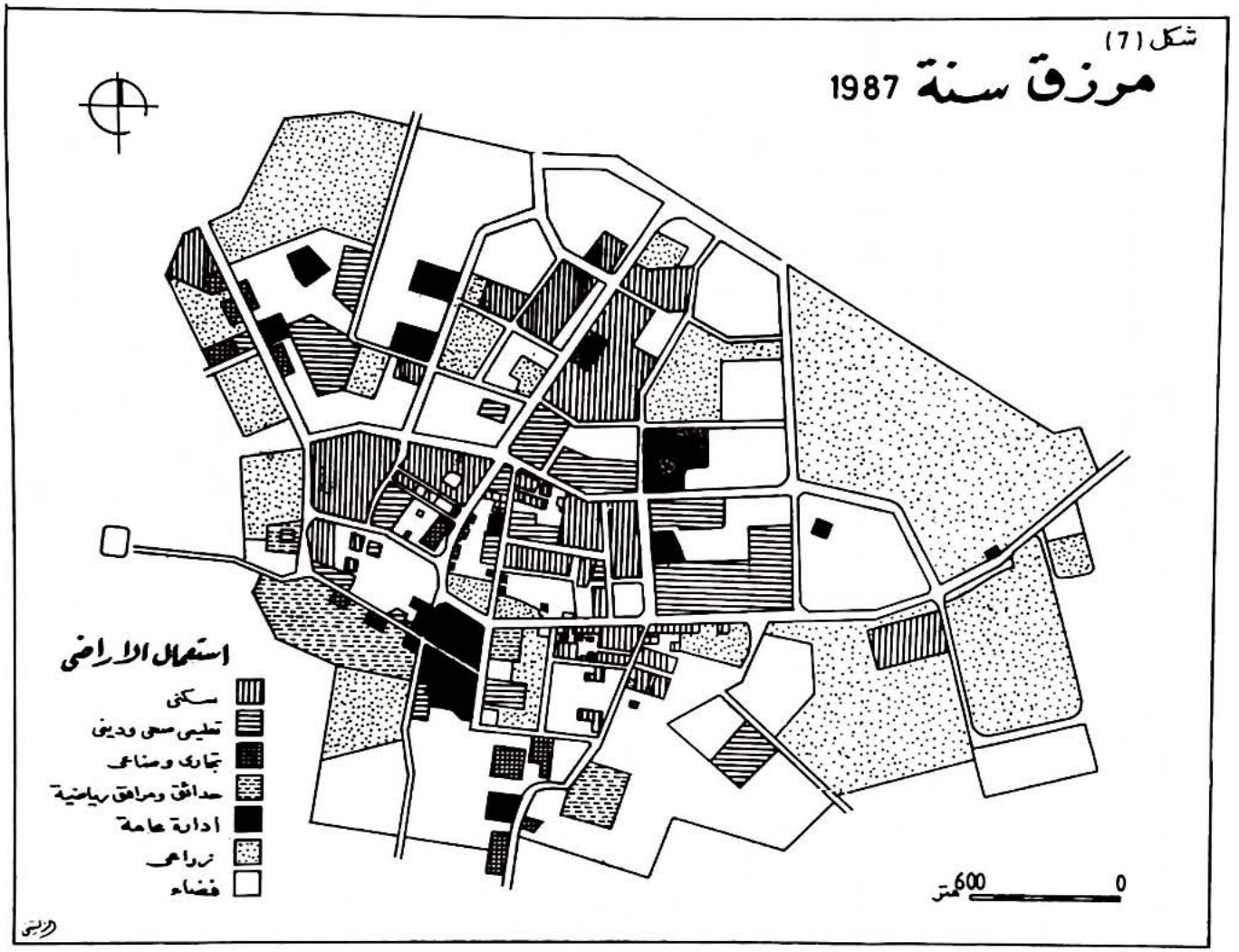

جدول رقم (1)
توزيع استعمالات الأراضى الحضرية فى مدينة مرزق لسنة 1981م .

نوع الأستعمال	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية
سكنى	85,45	50,2
صحى وتعليمى وثقافى ودينى	29,55	17,3
ادارى	5,31	3,1
تجارى وصناعى	8,7	5,1
نقل وطرق	28,95	17,0
ترفيه ورياضة	5,86	3,4
فضاء واستعمالات أخرى	6,67	3,9
مجموع الاستعمالات	170,49	100,0

المصدر :

FINNMAP OY, Sebha Region, Balaiyat Murzug, Final Report On the Layout Plans, Report No. SF 10, Helsinki, 1985, P.15

جدول رقم (2)
توزيع استعمالات الأراضى الحضرية فى مدينة مرزق
(نوفمبر) 1987م . .

نوع الاستعمال	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية
سكنى	111,87	30,75
صحى وتعليمى وثقافى ودينى	44,52	12,25
ادارى	13,48	3,70
تجارى وصناعى	4,92	1,35
نقل طرق	83	22,85
ترفية ورياضة	6,7	1,80
فضاء واستعمالات أخرى	99,52	27,30
مجموع الاستعمالات	364,01	٪100,00

المصدر :- الدراسة الحقلية نوفمبر 1987م . / مرزق .

جدول رقم (3)
التغيرات الكمية فى استعمال الأراضى الحضرية
لمدينة مرزق (بالهكتارات)
بين سنتى 1981 و 1987م .

نوع الأستعمال	1987	1981	التغير	النسبة المئوية للتغير
سكنى	111,87	85,45	26,42	31,0
ثقافى ودينى	44,52	29,55	14,97	50,6
ادارى	13,48	5,31	8,17	154,0
تجارى وصناعى	4,92	8,7	3,78 _	43,6
نقل وطرق	83	28,95	54,05	186,0
ترفيه ورياضة	9,7	5,86	0,84	14,3
أراضى فضاء واستعمالات أخرى	99,52	6,67	92,85	1392 / ب
مجوع الأستعمالات	364,01	170,49	193,52	113,5

المصدر : ـ أ ـ الدراسة الميدانية التى اجريت فى سنة 1987م .

ب ـ FINNMAP OY Sebha Region , Baladiyat Murzuq , Final Report On The Layout Plans , Report No . SF 10 , Helsinki ,1985 , p . 15

أهمها: ضم أراضي جديدة للمخطط العام للمدينة: وهدم جزء كبير من المدينة القديمة.

ثامناً: إن مجموع الاستعمالات الحضرية في مدينة مرزق زادت من (170,49) هكتاراً في سنة 1981م. إلى (364,01) هكتار في سنة 1987م، أي بزيادة سنوية خلال السبع سنوات مقدارها (16,2%).

تخطيط المدينة:

مخطط وايتنج لسنة 1988[1].

في شهر مارس سنة 1966 عهدت الحكومة الليبية إلى مجموعة «مؤسسة وايتنج العالمية» لتقوم بإعداد دراسات كاملة لمنطقة فزان. ويتضمن المشروع إعداد 26 مخططاً عاماً (Layout Plans) ومخططاً شاملاً (Master Plan) لمدينة سبها، كما تضمن المشروع إجراء عملية مسح اجتماعي واقتصادي شامل لجميع المناطق السكنية للمتصرفيات الستة في فزان وذلك كجزء من دراسة إقليمية شاملة.

وفي شهر مارس سنة 1970 سلمت المؤسسة التقارير النهائية والمخططات بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الخرائط وعددها 180 خريطة مقياس (1: 1000) للمخططات العامة وخرائط مقياس (1: 5000) لمخطط سبها الشامل، وكذلك مجموعة من الصور الجوية.

وقد كانت مدينة مرزق إحدى المستوطنات التي شملتها الخطة وتم إعداد مخطط عام لها. وقد افترض الاستشاري أن عدد سكانها سيصل إلى حوالى 7500 نسمة بحلول عام 1988، وأن فرص العمل بالمدينة ستصل إلى 2440. وكانت هذه الافتراضات مبنية على أساس أنه خلال مرحلة التخطيط الأولى (1966 ـ 1978) يبلغ التزايد الطبيعي السنوي في عدد السكان 2,8%، بينما تصل هذه النسبة خلال مرحلة التخطيط الثانية (1978 ـ 1988) إلى 3.٪. وقد تم تقدير الهجرة بنفس

(1) Whiting Assiciates International; Henninyson Durham and Richardson. Planners, Engineers, Architects.

النسب تقريباً خلال مرحلتي التخطيط. ولقد سمحت توقعات النمو السكاني للاستشاري بالقول بإمكانية النمو الاقتصادي في ضوء الإمكانيات الديموغرافية، خاصة وأن موقع مدينة مرزق يعطيها مركزاً سياسياً وتجارياً هاماً، هذا بالإضافة إلى إمكانيات التوسع الزراعي وتطوير القاعدة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية. وبناءً على هذه الافتراضات فقد خصص الاستشاري مساحة تقرب من المئتي هكتار لمختلف الاستعمالات حتى سنة 1988 (جدول 4).

جدول رقم (4)
استعمالات الأراضى الحضرية المقترحة
للمخطط العام لمدينة مرزق سنة 1988
(مخطط 1988م .)

نوع الاستعمال	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية
سكنى	52,64	27,4
صحى وتعليمى وثقافى ودينى	23,07	12,0
ادارى	8,37	4,4
تجارى وصناعى	21,56	11,2
نقل ومواصلات	37,61	19,6
ترفيه ورياضة	14,00	7,3
فضاء واستعمالات أخرى	34,87	18,1
مجموعة مساحة المخطط لعام سنة 1988م .	192,12	٪100,00

المصدر : مؤسسة وايتنج العالمية (1970م) مرزق : مخطط عام المجلد 6 ـ 1 طرابلس ص 37 00

يوضح الجدول (4) أن المخطط يشمل حوالى 52 هكتاراً للاستعمالات السكنية، وهذا يمثل حوالى 27% من مجموع المساحة المخططة لسنة 1988. تضمن المخطط إنشاء 600 وحدة سكنية في الفترة حتى سنة 1978، وأكثر من 800 وحدة سكنية في الفترة ما بين 1978 و 1988. هذا بالإضافة إلى إعادة بناء المساكن غير الصالحة للاستعمال. أما الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية فقد خصصت الخطة لها حوالى 23 هكتاراً، أي بنسبة 12% من مجموع الاستعمالات، وهذه تشمل إنشاء مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية وفنية، وكذلك إنشاء مستشفى سعة 100 سرير وعيادة طبية، كما تشمل الخطة إنشاء مكتبة وقاعات اجتماعات وأربعة مساجد.

أما الاستعمال الإداري فقد خصص له حوالى ثمانية هكتارات، أي 4,4% من المساحة الكلية للمخطط. وهذه المساحة تشمل بناء مقر الجهاز الإداري للمتصرفية ومكاتب فرعية للوزارات.

ونظراً لأهمية دور مرزق التجاري السابق، فقد اعتقد الاستشاري أن هذا الدور سوف يستمر في المستقبل ولهذا خصصت مساحة قدرها حوالى 21 هكتاراً للاستعمالين التجاري والصناعي، وقد بلغ نصيب الاستعمال الصناعي وحده حوالى هكتار ونصف الهكتار فقط من هذه المساحة.

أما استعمال النقل والطرق فقد خصص له حوالى 37 هكتاراً، أي حوالى 20% من المساحة الكلية، وهو يعتبر الاستعمال الثاني في الأهمية من حيث حجم المساحة المخصصة بعد الاستعمال السكني. وتضمنت خطة قطاع النقل والطرق تمهيد وتعبيد شوارع وطرق جديدة وإنشاء محطة للحافلات وخدمات للصيانة.

أما المساحة الباقية من الأرض الحضرية فقد خصص منها أربعة عشر هكتاراً (حوالى 7% من المساحة الكلية) للمرافق الترفيهية والرياضية، وتركت مساحة تقدر بحوالى خمسة وثلاثين هكتاراً للأراضي الفضاء والمقابر والاستعمالات الأخرى غير المخطط لها.

قام الاستشاري بحساب احتياجات المدينة من المياه وشبكاتها وأحواض

التخزين، وأيضاً احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وتنظيم الصرف الصحي وجمع القمامة، وتضمنت توصياته الآتي:

1 ـ الحاجة الملحة لاستبدال المباني غير الصالحة للسكن في المدينة القديمة التي هدمتها مياه الأمطار سنة 1963، ونقل السكان إلى موقع جديد.

2 ـ إعادة إعمار المنطقة المأهولة القديمة والمحافظة على الشوارع الرئيسية فيها نظراً لأهميتها التجارية.

3 ـ تحويل المقبرة القديمة إلى حديقة عامة خلال المرحلة الأولى من فترة التخطيط.

4 ـ استعمال القلعة التركية كمركز سياحي.

الملاحظ أن مدينة مرزق نمت بشكل سريع فاق التوقعات التي اقترحتها مؤسسة وايتنج الاستشارية، فبينما كان مقدراً أن احتياجات المدينة للاستعمالات المختلفة سوف لا تتجاوز المئتي هكتار في سنة 1988، نجد أن المساحة الكلية المستغلة فعلاً في سنة 1987، تصل إلى أكثر من ثلاثمئة وستين هكتاراً (جدول 5). يوضح الجدول أيضاً مساحة ونسب الزيادة في الاستعمالات الحضرية المخطط لها لسنة 1988 وتلك الموجودة فعلاً سنة 1987.

مخطط تكنو اكسبورت[1]:

كلفت أمانة البلديات سنة 1979م الشركة الاستشارية البلغارية تكنو اكسبورت بلغاربروجكت بإعداد التصميم الفني للمرافق العامة لعدد اثني عشر مستوطنة في المنطقة الجنوبية وكان من بينها مدينة مرزق. وشملت الدراسة ما يلي:

1 ـ تعديل المخطط العام وإعداد الدراسة الأولية للمرافق.

2 ـ تصميم البناء الأساسي والمرافق.

3 ـ إعداد وثائق العطاءات وإعداد المعايير الفنية.

(1) TECHNOEXPORTT, Development planning and Technican Desing of Municipal utilites for Murzuq, Sofia, 1980.

جدول رقم (5)
مقارنة الاراضى الحضرية المخطط لها لسنة 1988م .
والموجودة فعلا فى سنة 1987 بالهتكارات فى مدينة مرزق .

نوع الاستعمال	مخطط 1988م	الموجود فعلا 1987م	النسبة المئوية لزيادة المخطط
سكنى	52،64	111،87	112،5
صحى وتعليمى وثقافى ودينى	23،07	44،52	93،0
ادارى	8،37	13،48	61،0
تجارى وصناعى	21،56	4،92	---
نقل وطرق	37،61	83	120،6
ترفيه ورياضة	14	6،7	---
ترفيه واستعمالات أخرى	34،87	99،52	185،4
مجموع الاستعمالات	192،12	364،01	89،4

المصدر :- أ - مؤسسة وايتنج العالمية (1970م) مرزق : مخطط عام المجلد 106 طرابلس ص37
ب - الدراسة الميدانية التى أجريت فى نوفمبر 1987م

4 - إعداد الجدول الزمني.

واستكملت الدراسة الأولية في شهر ابرايل 1980م، واعتمدت من قبل مكتب التطوير العمراني في أمانة المرافق في منتصف سنة 1980 وقامت الشركة بعد ذلك بتسليم «مسودة التصميم النهائي» آخذة في الاعتبار توصيات وملاحظات اللجان المتخصصة وقد شملت مسودة التصميم النهائي مجلدات خاصة بشبكات الطرق والمياه والمجاري وتنقيتها، والطاقة الكهربائية، وإضاءة الشوارع وخطوط الهواتف، والتخلص من النفايات.

المخطط يغطي حوالى 264 هكتار بمقياس (1: 1000) وقد أخذ في الاعتبار المخطط السابق بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة لسنة ١٩٨٩ التي اعتبرت سنة نهاية المخطط الجديد، والتي قدرت أن عدد سكان مرزق سيصل فيها إلى ثلاث عشرة ألف نسمة[1].

مخطط فنماب: مرزق 2000[2]

في ديسمبر 1980 كلفت أمانة البلديات شركة فنماب الفلندية لتخطيط وتحويط إقليم سبها كما شمل التكليف إعداد مخطط إقليمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وشمل أيضاً إعداد مخطط شامل لمدينة سبها ومخططات عامة لـ 58 مستوطنة. ولقد تم اعتماد هذه المخططات في نوفمبر 1984 ولقد تألف كل تقرير جرد للأوضاع القائمة وتحليل للمعوقات الطبيعية التي تمنع توسع المستوطنات في اتجاهات مختلفة وخرائط المخططات العامة النهائية لسنة 2000 والتي شملت برامج التطوير المقترحة للإسكان والمرافق العامة والطرق والمرافق الاجتماعية واحتياجات الصناعة، كما شمل المتطلبات الأساسية للأراضي وتكاليف برامج التنمية والتطوير، ولقد كانت مدينة مرزق من ضمن المستوطنات التي أعدت لها مخططات عامة، استهدف المخطط الإقليمي لمنطقة فزان اختيار مرزق كمركز إداري للبلدية وكمركز خدمات ويتوقع الاستشاري أن عدد سكان المدينة سيصل إلى 100، 13 نسمة بحلول عام 2000 وسوف يصل عدد القوى العاملة إلى 3540 شخصاً في نفس العام وبناءً على هذا الافتراض فلقد حسب الاستشاري إجمالي المنطقة الحضرية بـ (507,7) هكتارات لسنة 2000 وهي موزعة على النحو الموجود في الجدول رقم 17: 1000 للوح الأخرى ويحدد المخطط استعمالات الأراضي كما يوضح شبكة الطرق الأساسية وحدود منطقة التجمع السكاني خلال فترة المخطط في سنة 2000 أكد الاستشاري على ما يلي:

1 ـ استمرارية دور مرزق كمقر للبلدية وعلى دورها الإقليمي كمركز خدمات للمستوطنات المجاورة.

---

(1) Ibid., P. 180.
(2) FINNMAPOY, Sebha Region, Baladiyat Murzuq, Final Report No SFlf, Hilsinki.

2 ـ أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه كمركز صناعي لتطوير الصناعات التقليدية والغذائية والصناعات الخفيفة الأخرى.

3 ـ أهمية تبني العمارة الإسلامية والتقليدية المحلية والتي تتمشى مع الظروف المناخية للبيئة الصحراوية.

4 ـ المحافظة على القلعة القديمة والمسجد والمباني الأثرية واستعمالها كمتحف ومنطقة ترفيهية.

5 ـ بعد دراسة معوقات التوسع في ضواحي المدينة أكد الاستشاري على التوسع نحو الشمال والشمال الشرقي.

6 ـ إنشاء طريق خارجي سريع إلى الشمال من المدينة بثلاثة كيلومترات حتى لا يمر النقل بين طريق تراغن ـ الفجيج بوسط المدينة.

7 ـ تعديل تصاميم شبكة المرافق المعدة من قبل شركة تيكنو اكسبورت البلغارية وتوسيعها لتشمل كل أجزاء منطقة المخطط العام.

8 ـ تأمين السكن لكل أسرة وإعادة بناء أو ترميم حوالى 70% من الوحدات السكنية الموجودة في عام 1981.

9 ـ إنشاء المناطق السكنية ضمن وسط المدينة أولاً وذلك للاستفادة من الخدمات وشبكات الطرق والمياه على أكمل وجه، ثم تمتد المساكن في المرحلة الثانية نحو الشمال والشمال الشرقي.

10 ـ أكد الاستشاري على مراجعة المخطط بحلول عام 1990 للتمكن من استمرار تنمية وتطوير المدينة بعد سنة 2000 حسب مخطط معتمد[1].

---

(1) فنماب (المرجع السابق).

جدول رقم (6)

استعمالات الاراضى الخضرية المقترحة للمخطط

العام لمدينة مرزق سنة 2000

(مخطط 2000)

نوع الاستعمال	المساحة (هكتار)	النسبة المئوية
سكنى	209،8	41،3
صحى وتعليمى وثقافى ودينى	82،7	16،3
ادارى	14،3	2،8
تجارى وصناعى	60،1	11،8
نقل وطرق	75،5	14،9
ترفيه ورياضة	50،6	10،0
استعمالات أخرى	14،7	2،9
مجموع الاستعمالات لمخطط سنة 2000	507،7	100،0

المصدر :

FINNMAP Oy,Sebha Region , Baladiat Murzuq , Final Report On The Layout Plans , Report No. SF 10, HELSinki, 1985,p,33

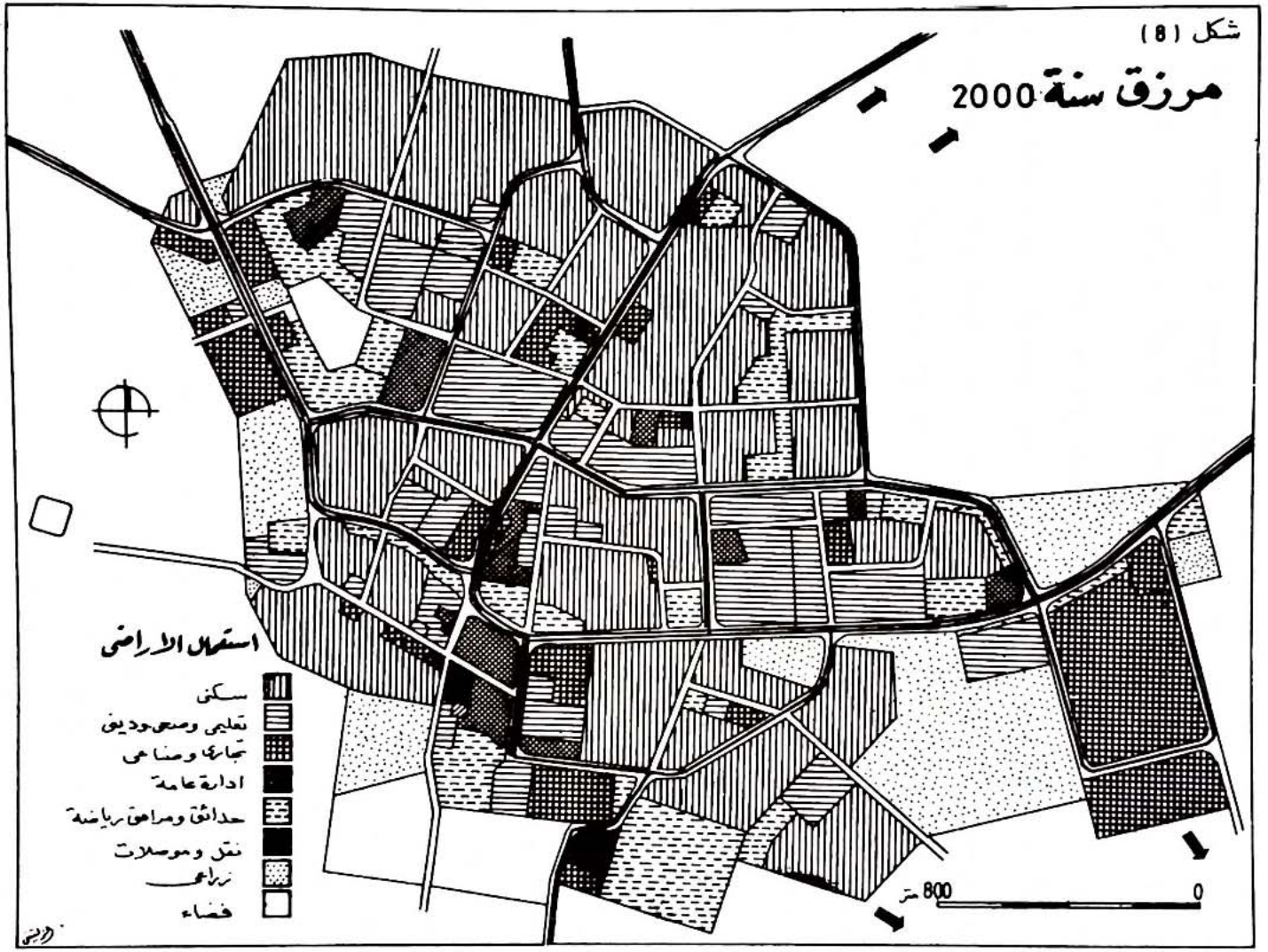

المصدر : فحاب ، التقرير النهائي للمخططات العامة ، بلدية مرزق ، 1985.

خـاتمـة:

كان للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي شهدتها البلاد نتيجة زيادة الدخل من عائدات النفط، الدور الرئيسي في الاهتمام بالتنمية الحضرية بشكل عام، والاهتمام بالمناطق الداخلية بشكل خاص. وكانت مرزق من المدن التي حظيت بالاهتمام وانعكس ذلك على نموها المتزايد والسريع الذي فاق التوقعات المخطط لها مما استدعى إعادة التخطيط.

وقد لخصت شركة تكنو اكسبورت رأيها حول مخططات وايتنج فيما يلي: «إن مخطط مرزق الذي استكمل في نهاية الستينات والذي يعتبر شاملاً في طريقته وفي دقة تصميمه، إلا أنه فشل في تحقيق قاعدة صحيحة للتحكم في توسع المدينة. والسبب الرئيسي هو عدم مقدرته على التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية السريعة والشديدة وكما أن التصميم الحضري يتعامل مع الحياة الاجتماعية فقد وجد أن مرزق كانت بدون مخطط يمكن العمل به في منتصف السبعينات»[1].

ويمكن أن نوجز ملاحظاتنا عن المخططات الخاصة بمدينة مرزق فيما يلي:

1 ـ كان يجب استغلال أراضي المدينة الاستغلال الأمثل بحيث لا تترك فضاءات داخل المدينة وتحد من امتدادها في أي اتجاه حتى سنة 2000 إلا في أضيق الحدود وليس كما أوصت به مؤسسة تكنو اكسبورت.

2 ـ كان يجب استخدام النظام المتلاصق في البناء داخل المدينة وتقريب استعمالات الأرض بعضها من البعض الآخر، بحيث يؤدي ذلك إلى المحافظة على الأراضي الزراعية، كما أنه النظام الأنسب للبيئة الصحراوية الحارة حيث يوفر الظل والبرودة ويساعد على إضعاف قوة الرياح الجافة المحملة بالغبار.

3 ـ عند تنفيذ المخططات لم يهتم بالمظهر الخارجي للمدينة حيث لوحظ عدم وجود أرصفة وعدم وجود أي تنسيق للنباتات والأشجار وهذه ظاهرة موجودة في أغلب المراكز الحضرية في ليبيا.

---

(1) تكنو اكسبورت (المرجع السابق).

4 ـ بعض طرق مدينة مرزق فسيحة ومزدوجة وهذا يعتبر خطأ في مخططات المدن الصحراوية التي تتطلب التقليل من اتساع الطرق. كما أن عدد سكان المدينة الآن وتوقعات النمو السكاني في المستقبل وعدد المركبات الآلية ليست مبرراً لإنشاء طرق وشوارع بهذا الاتساع الذي يصل في بعضها إلى ستة عشر متراً.

5 ـ كان يجب ربط المدينة القديمة بمشاريع المخططات الحديثة فعلى الرغم من إشارة مؤسسات التخطيط إلى أهمية المدينة القديمة وأهمية التراث المعماري بها إلا أنه في كثير من الأحيان نجد أن هذا يتعارض مع توصياتها.

والواقع أن ربط المدينة القديمة بالمخططات الحديثة يبقي على روح الحياة بها فالمدن القديمة لها وظائف متعددة منها التجارية والحرفية والإدارية وحرمانها من مثل هذه الوظائف مثل هدم أسواقها ونقلها إلى أماكن أخرى، يؤدي إلى هجرة السكان منها وتدهورها وعادة يحل مكان سكانها الأصليين خليط غير متجانس من المهاجرين وغيرهم.

6 ـ كان يجب دراسة النواحي التخطيطية المعمارية لمدينة مرزق القديمة قبل إزالة أجزاء كبيرة منها. وذلك لمعرفة الفكرة المعمارية الجيدة فيها لنقلها وتكرارها في العمارة الحديثة[1].

---

(1) علي أبو قيلة، انطباعات معمارية عن مدينة مرزق القديمة. بحث غير منشور قدم لشركة مرزق للبناء والتشييد 1987 م.

الفصل الرابع

القاعدة الاقتصادية

د. منصور البابور
استاذ مشارك بقسم الجغرافيا
جامعة قاريونس ـ بنغازي

البنيـة الاقتصاديـة:

يعتمد العرض التالي للاقتصاد المكاني لمدينة مرزق على البيانات التي جمعت بطريقة المسح الحقلي الشامل وذلك بإجراء استبيانات مع عدد (111) منشاة ومؤسسة عامة وخاصة خلال الفترة 14/18/11/1987 واستكملت البيانات والمقابلات الشخصية في زيارة ثانية للمدينة في نهاية سنة 1988م (ملحق الصفحات 96 ـ 101)[1].

وقد استعمل لهذا الغرض ورقة استبيان (صفحة 61) وضعت أسئلتها بحيث تكفل الحصول على بيانات متنوعة على النحو التالي:

الأسئلة الثلاثة الأولى تصف المنشآت والمؤسسات التي أجري معها اللقاء من حيث الاسم والعنوان والوظيفة الرئيسية والأعمال الثانوية إذا وجدت. السؤالان الرابع والخامس يتعلقان بحصر القوى العاملة في المدينة. السؤال السادس تعتمد عليه عملية تحليل قاعدة المدينة الاقتصادية بينما السؤال السابع يساعدنا في قياس القدرة الإنتاجية غير المستغلة في المدينة، السؤالان الثامن والتاسع يتعلقان بتقدير الاثر الذي يحدثه السكان غير المحليين مثل المسافرين والزائرين المقيمين لفترات مؤقتة على الاقتصاد المحلي.

الجداول التالية تبين التركيب الوظيفي والعمالي لمدينة مرزق:

الجدول رقم (7) به عدد المنشآت[2] التابعة لكل قطاع اقتصادي بالمدينة.

---

(1) أتقدم بالشكر إلى طلبة قسم الجغرافيا بجامعة قاريونس (دفعة 1987/1988) الذين قاموا بإجراء الاستبيانات ومقابلة المسؤولين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بالمدينة كذلك أشكر الإخوة المسؤولين بمختلف أمانات بلدية مرزق والإخوة مواطني مدينة مرزق على حسن تعاونهم معنا أثناء القيام بالدراسة. الدكتور بشير أبو قيلة أمين المركز العربـي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية بمرزق والأخ حسن أبو قيلة بأمانة التعليم بمرزق ساعدا كثيراً في استكمال استبيانات هذه الدراسة فلهما جزيل الشكر.

(2) المقصود «بالمنشآت» كل وحدة اقتصادية عامة أو خاصة تقوم ببيع أو تصنيع سلعة ما أو تقدم خدمة معينة.

جامعة قاريونس
كلية الاداب والتربية
قسم الجغرافيا

ورقة استبيان القاعدة الاقتصادية لمدينة مرزق

رقم ورقة الاستبيان : _____
التاريخ : _____
الموقع : _____

أ ـ اسئلة عامة :

1 / اسم المؤسسة وعنوانها _____
2 / عمل المؤسسة الرئيسى _____
3 / الاعمال الثانوية _____

ب ـ بيانات العمالة

4 / عدد المشتغلين _____
توزيعهم حسب الجنس ذكور _____ اناث _____
5 / عدد المشتغلين المقيمين خارج حدود مدنية مرزق _____

ج ـ القاعد الاقتصادية

6 / نسبة المبيعات (الخدمات) المقدمة الى سكان مدينة مرزق بالتقريب (٪)

7 / فى حالة زيادة حجم العمل بنسبة 10٪ فهل تحتاج المؤسسة الى تعيين مشتغل اضافى ؟
نعم _____ لا _____
اذا كان الجواب بالنفى فكم تكون نسبة الزيادة فى حجم العمل قبل ان تعين المؤسسة مشتغلا جديد ؟ (٪)

8 / نسبة المبيعات (اوالخدمات) المقدمة الى السكان المقيمين داخل الحدود الادارية لبلدية مرزق (باستثناء مدينة مرزق) وذلك بالتقريب (٪)

9 / نسبة المبيعات (اوالوحدات) المقدمة الى سكان البلديات الاخرى وذلك بالتقريب (٪)

10 / بيانات اخرى ترى اضافتها فيما يتعلق بالمبيعات والخدمات المقدمة الى السكان المحليين وغير المحليين .

جدول رقم (7)
عدد المنشآت والمؤسسات التابعة لكل قطاع
(العدد = 111) (*)

القطـــاع	عدد المنشآت
الزراعة (الخدمات الزراعية)	5
النقل والمواصلات والمنافع العامة	6
التجارة	26
الصناعة	4
المالية والتآمين	4
البناء والتشييد	5
الخدمات :	
ـ التعليم والخدمات الاجتماعية	21
ـ الخدمات الصحية	10
ـ ورش خدمات السيارات واعمال فنية اخرى	8
ـ خدمات سياحية	1
ـ خدمات شخصية متنوعة	4
الادارة العامة	17
المجموع	111

* عدد المنشآت والمؤسسات التى تم حصرها

المصدر : المسح الحقلى : 14 ـ 1987/11/18م ، 1988/10/12م

والملاحظ من هذا الجدول أن قطاع الخدمات به حوالى 40% من إجمالي عدد المؤسسات والمنشآت العاملة في المدينة وهذا راجع إلى تعدد وحدات الخدمات التعليمية والصحية التي يصل عددها إلى واحدة وثلاثين ما بين مدرسة ومعهد ومركز تقديم خدمات صحية واجتماعية. وتأتي المنشآت التابعة للقطاع التجاري في المرتبة الثانية من حيث العدد بنسبة 23% تليها الهيئات التابعة لقطاع الإدارة العامة بنسبة 15% أما بقية القطاعات فالوحدات التابعة لها محدودة يتراوح عددها ما بين ست وحدات في قطاع النقل والمواصلات وأربع فقط في كل من قطاعي الصناعة والمالية والتأمين.

بلغ مجموع العاملين في مدينة مرزق (2187) شخصاً من بينهم (624) من النساء أي بنسبة 28,5% وترتفع هذه النسبة إلى 39% إذا استثنينا المشتغلين في قطاع البناء والتشييد وأغلبهم من عمالة الشركات الأجنبية التي تعمل بشكل مؤقت وهذه نسبة مرتفعة جداً إذا قارناها بالنسبة العامة للنساء العاملات في ليبيا التي بلغت 11,8% فقط سنة 1980م[1]. والقطاعات التي تكثر فيها العمالة النسائية هي الصناعة (89% الصحة 55% المالية 47% التعليم 41% والإدارة العامة 18%).

الجدول رقم 8 يبين العمالة التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري وتظهر بالجدول أهمية قطاع الخدمات من حيث توفير فرص عمل للمواطنين فقد بلغت نسبة المشتغلين بهذا القطاع حوالى 38% من مجموع القوة العاملة في المدينة وأغلبهم يتبعون التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية.

وباستثناء قطاع البناء والتشييد الذي يتكون من قوة العمل الأجنبية التي تعمل بشكل مؤقت فإن القطاع الثاني في الأهمية من حيث عدد المشتغلين هو قطاع الإدارة العامة الذي يوظف 13,4% من مجموع قوة العمل. القطاع الثالث في الأهمية من حيث توفير فرص العمل للمواطنين هو الصناعة الذي يتكون أغلبه من النساء المنتجات بمصنع الملابس وتصل نسبة مساهمته إلى حوالى 7% من مجموع قوة العمل ويأتي بعده مباشرة قطاع التجارة بنسبة 6% أما القطاعات الثلاثة الباقية فلا تتعدى مساهمتها مجتمعة 8% من مجموع قوة العمل المحلية.

---

(1) أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 1980 طرابلس 1981م.

جدول رقم (8)
العمالة التابعة لكل قطاع اقتصادى

القطاع	عدد المشتغلين (الذكور)	عدد المشتغلين (الاناث)	المجموع
الزراعة (الخدمات الزراعية)	56	10	66
النقل والمواصلات والمنافع العامة	60	9	69
التجارة	116	18	134
الصناعة	17	140	157
المالية والتأمين	25	22	47
البناء والتشييد	594	—	594
الخدمات :			
ـ التعليم والخدمات الاجتماعية	275	193	468
ـ الخدمات الصحية	143	178	321
ـ ورش خدمات فنية	19	—	19
ـ خدمات سياحية	8	—	8
ـ خدمات شخصية متنوعة	10	—	10
الادارة العامة	240	54	294
المجموع	1563	624	2187

المصدر : المسح الحقلى

يتضح من العرض السابق للتركيب الوظيفي والعمالي لمدينة مرزق اعتماد اقتصادها على قطاعي الخدمات والإدارة العامة كمصدرين رئيسيين من مصادر توفير العمل للمواطنين وهذا في الواقع انعكاس لاقتصاد بلدية مرزق بأكملها فقد بلغت نسبة المشتغلين على مستوى البلدية في هذين القطاعين سنة 1980م حوالى 44,5% من مجموع قوة العمل (جدول رقم 9) وإذا ما استثنينا المنتجين في قطاع الزراعة باعتباره نشاطاً غير حضري وكذلك العاملين في قطاع البناء والتشييد وأغلبهم من العمالة الأجنبية المؤقتة فإن نسبة العمالة في قطاعي الخدمات والإدارة العامة تصل إلى أكثر من 70% من مجموع قوة العمل بقطاعات الاقتصاد الحضري بالبلدية.

ومن حيث نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان الذين هم في سن العمل تشير إحصائيات عام 1984 إلى أن بلدية مرزق أقل البلديات الجنوبية تشغيلاً للعاملين اقتصادياً فقد بلغت نسبة العاملين إلى السكان البالغة أعمارهم خمس عشرة سنة فما فوق حوالى 45% فقط مقارنة ببلدية سبها والكفرة التي وصلت فيهما هذه النسبة إلى حوالى 54% وبلديتي أوباري والشاطىء اللتين كانت نسبتهما 50% و 46,5% على التوالي[1].

(1) أمانة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام 1984م.

جدول رقم (9)
توزيع القوى العاملة فى بلدية مرزق
حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	القوى العاملة		المجموع
	الليبية	غير الليبية	
الزراعة	331	208	539
النقل والمواصلات والمنافع العامة	458	118	576
تجارة الجملة والتجزئة	128	23	151
الصناعة	110	76	186
المالية والتأمين	29	4	33
البناء والتشييد	84	1520	1604
الخدمات والادارة العامة	1881	594	2475
مجموع العاملين	3021	2543	5564
مجموع السكان (1981)	32720	3205	35925
نسبة العاملين الى السكان	٪9	٪79,3	٪15,5

المصدر : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام 1980 امانة التخطيط مصلحة الاحصاء والتعداد 1981م

تحليل القاعدة الاقتصادية:

يعني مفهوم القاعدة الاقتصادية الحضرية بشكل عام أن كل النشاطات والمعاملات التي تجري في المدينة سواء تضمنت بيع وتصدير سلع ومنتجات مختلفة أو تقديم خدمات اقتصادية وثقافية وصحية وإدارية وغيرها يمكن إدراجها تحت قطاعين رئيسيين يكونان معاً الاقتصاد الحضري، ويعتمد هذا التقسيم على العلاقات المكانية بين الموقع الذي يتم فيه الإنتاج أو التوزيع وهو المنطقة الحضرية أو المدينة بحدودها المتفق عليها في بداية التحليل وبين المكان الذي يتم فيه الاستهلاك والذي يشمل المركز الحضري نفسه الذي يتم فيه الإنتاج والتوزيع وغيره من المناطق الأخرى[1].

اعتمدنا في تحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة مرزق على توزيع المبيعات والخدمات التي تقدمها المنشآت والمؤسسات المختلفة بالمدينة بين المستهلكين المحليين وغير المحليين وكذلك مقدار القدرة الإنتاجية غير المستغلة في المدينة وبذلك تمكنا من تحديد معدلات الأساسي إلى غير الأساسي لكل قطاع على حدة وحساب المضاعف المتوسط لاقتصاد المدينة. فإذا اعتبرنا المنطقة الداخلة ضمن حدود مخطط مدينة مرزق هي المنطقة الأساسية (شكل 9) فإن أية معاملة يقوم بها أحد سكان هذه المنطقة المحددة تعد معاملة غير أساسية Nonbasic على اعتبار انها لم تحدث أي تغيير في الاقتصاد المحلي لمرزق وكل الذي حصل هو إعادة تداول داخلية لمقومات هذا الاقتصاد.

أما المعاملات التي يتم فيها استهلاك السلع والاستفادة بالخدمات من قبل سكان غير محليين من بقية أجزاء البلدية مثل سكان تراغن أو زويلة أو القطرون أو وادي عتبة أو حتى قرية حج حجيل القريبة من مرزق، أو من البلديات الأخرى والدول الأخرى مثل المسافرين وغيرهم من المقيمين إقامة مؤقتة فهي تعد معاملات أساسية Basic على اعتبار أنها تتضمن جلب أموال من أماكن أخرى يضاف إلى دخل المنطقة الأساسية.

---

(1) منصور محمد البابور «القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضرية الصغيرة: أمثلة من مدن الواحات الليبية» مجلة قاريونس العلمية العدد الأول بنغازي: منشورات جامعة قاريونس 1988م، الصفحات 39 ـ 51.

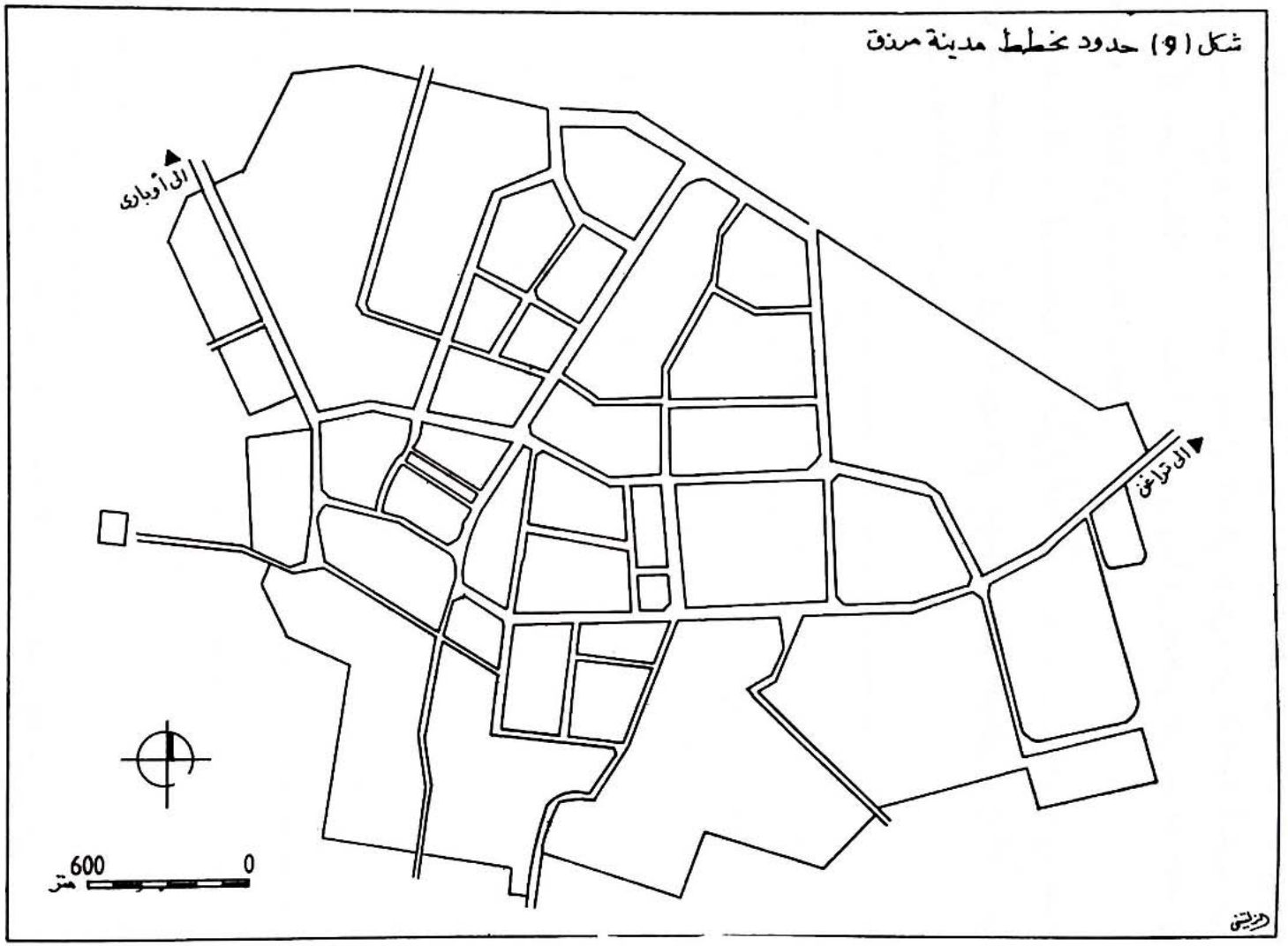

شكل (٩) حدود مخطط مدينة مرزق

وفي حالة قوة النشاطات الأساسية[1] يزادد دخل مرزق من مصدر خارجي هو قيمة هذه السلع والخدمات. هذا الدخل الإضافي يؤدي، من الناحية النظرية على الأقل، إلى نمو النشاطات الاقتصادية في مرزق وبالتالي ينعكس على نموها الحضري وتوسعها. وفيما يلي نتائج هذا التحليل:

القيمة النسبية المستخلصة من السؤال المتعلق بالمبيعات المحلية هي التي اعتمد عليها في تقسيم عمالة كل مؤسسة بين فئتي اقتصاد مرزق الأساسي وغير الأساسي كما هو مبين بالجدول التالي:

(1) تنقسم النشاطات الأساسية إلى نوعين: النوع الأول الذي يصدر إنتاجه إلى خارج المدينة (النشاطات الأساسية الطاردة)، والنوع الثاني يشمل البضائع والخدمات التي تستهلك داخل المدينة من قبل سكان غير محليين (النشاطات الأساسية الجاذبة). انظر: المرجع السابق، الصفحات 40 ـ 41.

جدول رقم (10)

العمالة الاساسية وغير الاساسية حسب القطاع

القطاع	عمالة اساسية	عمالة غير اساسية	المجموع
الخدمات الزراعية	39,14	26,86	66
النقل والمواصلات والمنافع العامة	17,60	51,40	69
تجارة الجملة والتجزئة	68,39	65,61	134
الصناعة	116,10	40,90	157
المالية والتامين	20,80	26,20	47
البناء والتشييد	324,40	269,60	594
الخدمات :			
التعليم	193,80	274,20	468
الصحة	161,45	159,55	321
السياحة	4,40	3,60	8
خدمات فنية	4,20	14,80	19
خدمات شخصية متنوعة	3,85	6,15	10
الادارة العامة	141,45	152,55	294
المجموع	1095,58	1091,42	2187

المصدر : المسح الميدانى

يتضح من الجدول رقم (10) أن العمالة التابعة للقطاع الأساسي تعادل تقريباً العمالة التابعة للقطاع غير الأساسي. وهذا يعني أن إنتاج المدينة من سلع وخدمات مختلفة موزع بالتساوي بين سكانها المحليين وغيرهم من المستهلكين غير المحليين. قوة القطاع الأساسي في مرزق تتفق مع وضعها كعاصمة البلدية وأكبر تجمع سكاني بها مما انعكس على مركزية الخدمات الموجودة بها مثل الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية التي يتسع مداها وتصل أجزاء أخرى من البلدية. وقد سجلت أعلى نسبة عمالة أساسية في قطاع الخدمات حيث بلغت 33,6% من مجموع العمالة الأساسية. يلي ذلك قطاع البناء والتشييد بنسبة 29,6%، وقطاع الإدارة العامة الذي يوظف حوالى 13% من إجمالي العمالة الأساسية، ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بنسبة 10,5%، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة الخامسة بنسبة 6% من العمالة الأساسية. أما بقية القطاعات فمساهمتها في العمالة الأساسية محدودة وهذا راجع إلى قلة أعداد المشتغلين بهذه القطاعات (شكل رقم 10).

وبقسمة إجمالي العمالة على العمالة الأساسية نحصل على المضاعف الاقتصادي (Economic Multiplier) للمدينة ككل على النحو التالي:

$$\text{المضاعف} = \frac{2187}{1095} = 1,99$$

وهذا يعني أن كل وظيفة أساسية واحدة تساهم في إيجاد وظيفة غير أساسية واحدة، بمعنى آخر، كلما زاد عدد أفراد القوى العاملة الأساسية بمقدار ما يزداد أفراد العمالة غير الأساسية بنفس المقدار.

والجدول التالي يبين معدلات الأساسي إلى غير الأساسي (Basic-Nonbasic Ratios) لكل القطاعات:

شكل (10)

التركيب الاقتصادي في مدينة مرزق

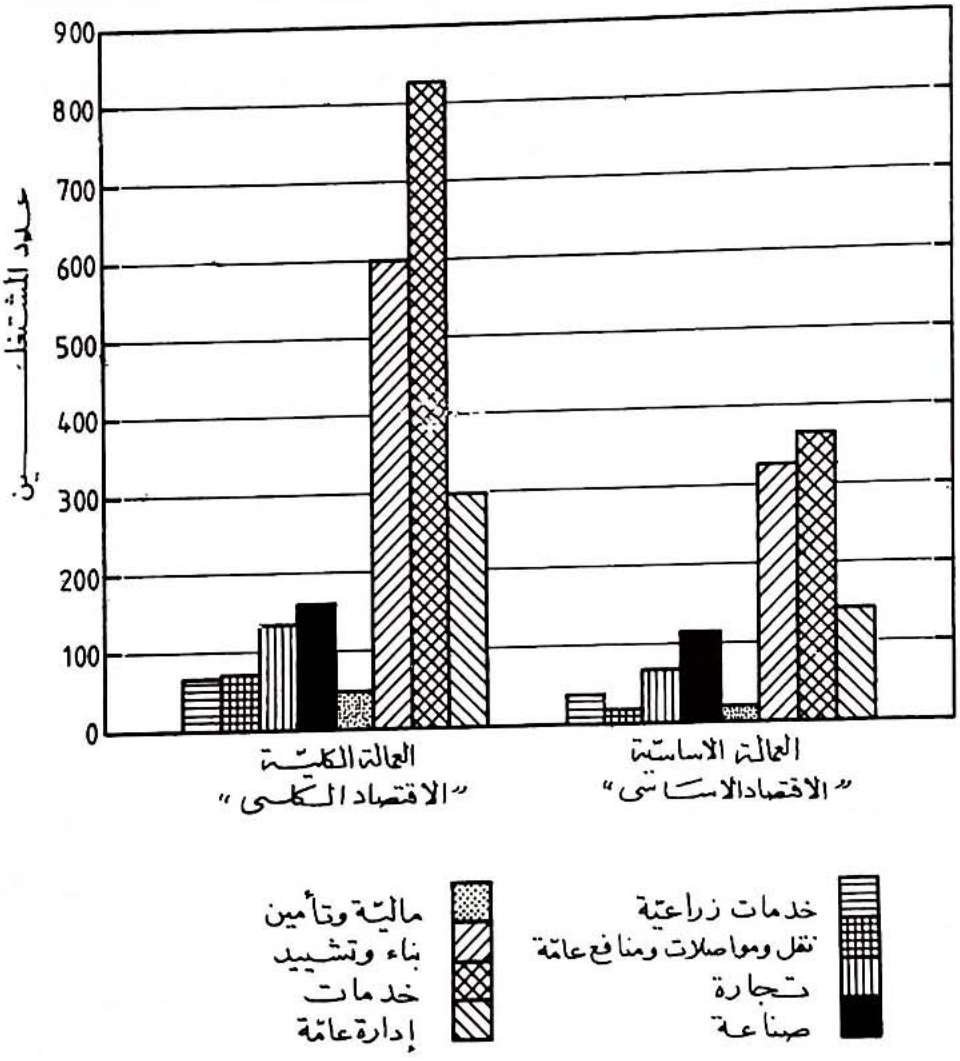

الربيعي

جدول رقم(11)

معدلات الاساسى الى غير الاساسى فى مرزق

القطاع	المعدل
الخدمات الزراعية	1,46
النقل والمواصلات والمنافع العامة	,34
تجارة الجملة والتجزئة	1,04
الصناعة	2,84
المالية والتأمين	,79
البناء والتشييد	1,20
فالخدمات :	
التعليم	,71
الصحة	1,01
السياحة	1,22
خدمات فنية	,28
خدمات شخصية متفرقة	,63
الادارة العامة	,93

المصدر : هذه المعدلات مستخلصة من الجدول رقم (10)

ويتضح من الجدول رقم (11) أن القطاع الأساسي له النصيب الأكبر من العمالة في نصف القطاعات الاقتصادية في المدينة. وأهم هذه القطاعات من حيث قوة الجانب الأساسي هي الصناعة والخدمات الزراعية والبناء والتشييد والخدمات السياحية، فإنتاج هذه القطاعات من سلع وخدمات يستهلك أغلبه من قبل سكان غير محليين ويصل إلى بقية أجزاء البلدية وربما إلى أماكن أخرى، كذلك يقرب المعدل من رقم 1 في قطاعات الإدارة العامة وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات الصحية، وهذا يعني أن نصف عمالة هذه القطاعات تقريباً تدخل تحت الجانب الأساسي والنصف الآخر تحت الجانب غير الأساسي. فنشاط هذه القطاعات الثلاثة موزع بالتساوي بين سكان المدينة من ناحية وبين السكان غير المحليين من ناحية أخرى.

أقل القطاعات أهمية في العمالة الأساسية هي المتعلقة بالنقل والمواصلات والخدمات الفنية التي يتكون أغلبها من ورش تصليح وصيانة المركبات الآلية، فموقع المدينة المتطرف في الجنوب بعيداً عن طرق النقل البري الرئيسية في البلاد لا يجعلها في وضع يمكنها من تقديم خدمات أساسية ذات أهمية في هذا المجال.

كذلك قد يعزى الضعف النسبي في الجانب الأساسي في قطاع التعليم، الذي بلغ معدل الأساسي إلى غير الأساسي فيه 71، فقط إلى عدم وجود معاهد تعليمية عالية على مستوى جامعي تجذب الطلبة من خارج المدينة كما هو الحال في مدينة براك مثلاً التي يوجد بها معهد عالٍ للتقنية يأتيه الطلبة من أنحاء متفرقة من البلاد.

يفترض في مثل هذا التحليل الذي أجريناه أن يتوسع القطاع غير الأساسي حتى يتمكن من مسايرة توسع القطاع الأساسي وتلبية احتياجاته. ولكن جزءاً من الحاجات المستجدة للعمالة غير الأساسية من الممكن تغطيتها بالعمالة الموجودة أصلاً، ولهذا فإنه من الضروري أن نقيس القدرة الإنتاجية غير المستغلة حتى نستطيع عمل توقعات للوقت الفاصل بين ظهور فرص عمل جديدة في القطاع الأساسي وتوسع العمالة غير الأساسية.

الجدول رقم (12) يبين أن القدرة الإنتاجية غير المستغلة في كل قطاعات مدينة مرزق بسيطة جداً (أقل من 2%)، وأعلى نسبة سجلت في قطاع الصناعة الذي يعتمد على المنتجات من النساء في صناعة الملابس الجاهزة، وهي أيضاً نسبة قليلة الأهمية لا تتعدى 14%. ويتضح من ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف الاقتصادي سوف يظهر بدون تأخير يذكر بين الوقت الذي يتوسع فيه القطاع الأساسي ويجلب الدخل الخارجي للمدينة وبين الوقت اللازم للتوسع في القطاع غير الأساسي.

جدول رقم (12)

القدرة الانتاجية غير المستغلة فى مدينة مرزق(*)

القطاع	مجموع العمالة	العمالة غير المستغلة	النسبة
الخدمات الزراعية	66	3,1	4,7
النقل والمواصلات	69	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	134	2	1,5
الصناعة	157	21,9	13,9
المالية والتأمين	47	-	-
البناء والتشييد	594	-	-
الخدمات	826	7,2	,9
الادارة العامة	294	7,9	2,7
المجموع	2187	42,1	1,9

المصدر : المسح الحقلى

(*) يمكن حساب القدرة الانتاجية غير المستغلة بالمعادلة التالية :

$$\text{العمالة} \quad \frac{(\text{س }\%)}{(100 + \text{س }\%)}$$

حيث ان س = نسبة الزيادة فى حجم العمل التى تحتاجها المنشأة او المؤسسة قبل اضافة مشتغل آخر .

خـــاتمـــة:

اعتمدنا في تحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة مرزق بشكل رئيسي على تقسيم قوة العمل في المدينة بين «أساسية» و «غير أساسية»، وذلك لتوضيح وظيفتها الحضرية وعلاقتها المكانية مع غيرها من المناطق. أما المصادر الممكنة للتوسع في القطاع الأساسي فهي بلا شك مرتبطة بموقع المدينة النسبي ونشأتها التاريخية ومكانتها الإدارية الحالية، فمن الناحية الإدارية تتشابه مدينة مرزق مع مدينة براك التي أجريت فيها دراسة مماثلة في نهاية سنة 1981 عندما كانت الأخيرة مركزاً لبلدية وادي الشاطىء[1] حيث أظهرت المدينتان قوة متوقعة في الجانب الأساسي من قطاع الإدارة العامة في كليهما، ولكن تختلف المدينتان في موقع كل منهما بالنسبة لمدينة سبها التي هي أكبر تجمع حضري في أقليم البلديات الجنوبية والمدينة الرئيسية فيه، فمدينة سرزق تبعد عن سبها، التي تقع إلى الشمال الشرقي منها، بمسافة 200 كم مما يجعلها في وضع مناسب يمكنها من تقوية نشاطاتها الأساسية في قطاعات مختلفة أخرى مثل التعليم والصحة والتجارة والنقل والمواصلات وتقديم خدمات في هذه المجالات إلى سكان التجمعات الحضرية والريفية القريبة منها.

ولا شك أيضاً أن شهرة مدينة مرزق التاريخية ودورها السابق كعاصمة لإقليم فزان وكذلك مكانتها التجارية عبر القرون الماضية كمحطة رئيسية لطرق القوافل الصحراوية من الممكن استثماره، مع ما تبقى من آثار مادية قليلة ترمز إلى ذلك التاريخ، في تنمية وتشجيع السياحة إليها كمصدر آخر مهم من مصادر جلب الدخل للمدينة.

---

(1) منصور محمد البابور، «براك، وادي الشاطىء: تحليل القاعدة الاقتصادية، نوفمبر 1981» بحث غير منشور.

ملحق

قائمة بالمؤسسات والمنشآت العامة والخاصة التي حصرت في مدينة مرزق وعمل لها ورقة استبيان القاعدة الاقتصادية في الفترة من:
1987/11/14م إلى 1987/11/18م[1]

القطاع:

1 ـ الخدمات الزراعية:

أمانة الزراعة.

المصرف الزراعي.

المؤتمر الفلاحي.

مبيعات معدات زراعية وحراثة أراضي.

مستوصف بيطري.

2 ـ النقل والمواصلات والمنافع العامة:

أمانة المواصلات.

الشركة العامة للكهرباء

الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

مكتب الخطوط الجوية العربية الليبية.

ورشة المواصلات.

محطة توزيع المياه.

---

(1) استكملت البيانات الناقصة في الزيارة الميدانية الثانية بتاريخ 1988/10/12م.

3 ـ تجارة الجملة والتجزئة:

سوق مرزق الشعبي.

سوق المنسوجات.

سوق الديسة.

مركز توزيع إنتاج حميرة الزراعي.

جهاز تنمية موارد بلدية مرزق.

المنشأة الوطنية للمواشي واللحوم.

مؤسسة السلع التموينية.

مكتبة مرزق.

الشركة الوطنية للمواد الصحية والمنزلية.

شركة تبستي للسيارات وقطع الغيار.

شركة آمان للإطارات والنضائد.

شركة البريقة لتسويق النفط (محطة وقود).

شركة المعدات الطبية.

ورشة الشركة الوطنية للأسواق.

موزع مواد غذائية.

جمعية استهلاكية.

موزع لحوم.

مخبز (1).

مخبز (2).

مطعم (الشارع الرئيسي).

مطعم عمر الخيام بالحديقة.

مطعم البستان.

مقهى (1).

مقهى (2).

محل الحلويات.

4 ـ الصناعة:

أمانة الصناعة.

مصنع المنسوجات.

ورشة نجارة.

تشاركية نجارة.

ورشة حدادة.

5 ـ المالية والتأمين:

أمانة الخزانة.

مصرف الأمة.

شركة ليبيا للتأمين.

مكتب ضرائب مرزق.

6 ـ البناء والتشييد:

شركة مرزق للبناء والتشييد.

شركة بـي. م. تي التركية الهندسية للبناء.

تشاركية مرزق للبناء والصيانة.

شركة باماش التركية للبناء.

7 ـ الخدمات:

(أ) التعليم والخدمات الاجتماعية:

أمانة التعليم.

مدرسة القدس الابتدائية.

مدرسة مرزق الإعدادية للبنين.

مدرسة عثمان الديري الابتدائية.

مدرسة مصعب بن عمير الابتدائية.
مدرسة الزحف الأخضر الابتدائية.
مدرسة فاطمة الزهراء الابتدائية/ الإعدادية.
المدرسة الثانوية للبنات ومعهد المعلمات.
المدرسة الثانوية للبنين ومعهد المعلمين.
معهد الخدمة الاجتماعية المتوسط.
المعهد القومي للعلوم المالية والإدارية.
معهد التربية الرياضية.
مخازن التعليم.
المعامل المدرسية.
أمانة الإعلام.
المركز العربـي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية.
أمانة الرياضة.
جامع زاوية سيدي عبد السلام.
مسجد صلاح الدين الأيوبـي.
مفوضية الكشاف.
أمانة الضمان الاجتماعي.
قسم داخلي.

(ب) **الخدمات الصحية:**
أمانة الصحة.
مستشفى مرزق المركزي.
الهلال الأحمر الليبـي.
صيدلية الحكمة.
المعهد الصحي للبنات.
قسم الحركة بأمانة الصحة.

مركز الأمومة والطفولة.
صحة المجتمع.
الصحة المدرسية.
جهاز خدمات الإسعاف السريع.

(ج) الخدمات السياحية:
قلعة مرزق الأثرية (متحف).
فندق (تحت الإنشاء).

(د) خدمات السيارات وأعمال فنية أخرى:
كهربائي سيارات (1).
كهربائي سيارات (2).
تصليح إطارات.
الورشة الفنية لتصليح السيارات.
كهربائي سيارات وأدوات منزلية وكهربائية.
الورشة الفنية للسمكرة والميكانيكا.
تصليح أجهزة مرئية ومسموعة.
تصليح ثلاجات وغسالات ومكيفات.

(هـ) خدمات شخصية متفرقة:
محل للخياطة.
محل تصوير (1).
محل تصوير (2).
محل تصوير (3).

8 ـ الإدارة العامة:

أمانة المؤتمر الشعبـي لبلدية مرزق.

أمانة اللجنة الشعبية للبلدية.

أمانة الخدمة العامة.

أمانة المرافق والإسكان.

جهاز حماية البيئة.

أمانة التخطيط.

إدارة التسجيل العقاري والتوثيق.

أمانة التدريب والتكوين المهني.

أمانة الثروة البحرية.

أمانة التعبئة الجماهيرية.

أمانة العدل.

مجمع المحاكم والنيابة.

مركز المرور.

مكتب الجوازات والتأشيرات.

قسم الدفاع المدني والإنقاذ.

الأمن الشعبـي المحلي.

ورشة سيارات الأمن الشعبـي.

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
1	موقع مدينة مرزق في جنوب ليبيا ومكانها في تسلسل المراكز الحضرية	14
2	نمو السكان	42
3	هرم الأعمار لسنة 1973م	46
4 ـ أ	النسبة النوعية حسب فئات الأعمار	49
4 ـ ب	النسبة النوعية العامة	49
5	حجم سكان المدينة بالنسبة لسكان البلدية	54
6	استعمال الأرض: 1981م	60
7	استعمال الأرض: 1987م	61
8	استعمال الأرض: 2000	73
9	حدود مخطط مدينة مرزق (المنطقة الأساسية)	87
10	التركيب الاقتصادي في مدينة مرزق	91

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
1	استعمال الأرض الحضرية، 1981م	62
2	استعمال الأرض الحضرية، 1987م	63
3	التغيرات الكمية في استعمال الأرض الحضرية، 1981م ـ 1987م	64
4	استعمال الأرض الحضرية المقترح للمخطط العام لسنة 1988م	66
5	مقارنة بين الأرض الحضرية لها لسنة 1988م والموجودة فعلاً سنة 1987 م	69
6	استعمال الأرض الحضرية المقترح للمخطط العام لسنة 2000	72
7	عدد المنشآت والمؤسسات التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري	81
8	العمالة التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري	83
9	توزيع القوى العاملة في بلدية مرزق حسب القطاعات الاقتصادية	85
10	العمالة الأساسية وغير الأساسية حسب القطاع الاقتصادي	89
11	معدلات «الأساس» إلى «غير الأساس» في مدينة مرزق	92
12	القدرة الإنتاجية غير المستغلة في مدينة مرزق	94

المصادر العربية

- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1973م.
- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة، 1980م.
- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان، 1984م.
- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الدليل الجغرافي ـ الرموز الإحصائية للبلديات والفروع البلدية والمحلات، 1984م.
- البابور، منصور محمد، «القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضرية الصغيرة: أمثلة من مدن الواحات الليبية». مجلة قاريونس العلمية، السنة الأولى، العدد الأول، بنغازي 1988م، الصفحات 39 ـ 51.
- البابور، منصور محمد، «براك، وادي الشاطىء: تحليل القاعدة الاقتصادية، نوفمبر 1981»، بحث غير منشور.
- توني، يوسف، معجم المصطلحات الجغرافية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1964م.
- الدناصوري، جمال الدين، جغرافية فزان. بنغازي: دار ليبيا للنشر والتوزيع ـ 1967م.
- الزاوي، الشيخ الطاهر، معجم البلدان الليبية، طرابلس: مكتبة النور، 1968 م.

- شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962م.
- كورو، فرنشسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة التليسي. طرابلس: دار الفرجاني، 1971م.
- ليون، جون فرانسيس، من طرابلس إلى فزان: مذكرات الرحالة الإنجليزي جون فرانسيس ليون، 1818، ترجمة مصطفى جودة. ليبيا ـ تونس: الدار العربية للكتاب، 1976م.
- أبو قيلة، علي، «انطباعات معمارية عن مدينة مرزق القديمة»، بحث غير منشور قدم لشركة مرزق للبناء والتشييد، 1987م.
- مؤسسة وايتنج العالمية، مرزق: مخطط عام، المجلد 6 ـ 1 طرابلس، 1970م
هورنمان، فريدريك، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمة فزان عام 1797م، ترجمة مصطفى محمد جودة. طرابلس: مكتبة الفرجاني، 1968م.

المصادر الأجنبية

— FINNMAP OY, Sebha Region, Baldiyat Murzuq, Final Report on the Layout Plans, Report No. SF 10,1985.
— LYON, G.F., Narrative of Travels in Northern Africa, In The Years 1818-1819- And 1820.
— TECHNOEXPORT, Development Planning and Technical Design of Municipal Utilities for Murauk, Sofia, 1980.
— UNTED NATIONS, Department of international Economic and Social Affairs, Statistical Office, Demographic Yearbook-New York: 1988.